جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)

إعداد الطالب

محمد سليمان الطراونة

إشراف

الدكتور سعود موسى الطيب

رسالة مقدمـــــة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الاقتصاد قســم اقتصـــاديات المـــال والأعمـــال

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد سليمان الطراونة الموسومة بـــ:

العجز التوأم دراسة حالة الاردن للفترة (1980– 2010)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعود موسى الطيب		2012/07/15	مشرفاً ورئيسا
د. عبدالله الشيخ الطاهر		2012/07/15	عضواً
د. خالد علي المجالي		2012/07/15	عضواً
أ.د. أحمد إبراهيم ملاوي		2012/07/15	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الذين لم يدخروا وقتاً أو جهداً، وجادت أنفسهم بكل شئ بمالهم وصحتهم... آثروني على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.

أهديه إلى **أمي** الصابره التي ما استبقت من نفسها ولا صحتها شيئاً إلا ومنحته لي أتمنى أن تقبليه وقد استعدت صحتك وعافيتك ... أهديه إلى **والدي** المكافح الذي لا يعرف الكلل او الملل، محب العلم رغم انه لا يحمل الشهادات ...الا تلك التي يحملها بقلبه...الى **رفيقة الدرب أم حمزة** أعرف أني لا أجزيك حقك عني مهما فعلت لكنه جهد المقل.

محمد سليمان الطراونة

الشكر والتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور سعود الطيب على تكرمه بالاشراف على رسالتي وعلى جهوده التي بذلها حتى تخرج بالشكل المناسب، كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الدكتور عبدالله الطاهر والاستاذ الدكتور احمد ملاوي والدكتور خالد المجالي على ما بذلوه من الجهد في مراجعة هذه الأطروحة وإثراءها بآرائهم القيمة التي لا أشك في أنها سترفع من قدرها.

والشكر موصول للنخبة المميزة من الزملاء والزميلات الذين رافقوني في هذا الدرب والذين قضيت بصحبتهم وقتاً أجمل.

محمد سليمان الطراونة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)

محمد سليمان الطراونة

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم بالاقتصاد الاردني وذلك من خلال، تحديد اتجاه العلاقه السببيه بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري باستخدام بيانات الفتره (1980-2010). استخدمت هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك ، كما تم تطبيق اختبارات جرانجر للسببيه واختبار تحليل مكونات التباين وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، لتحقيق النتائج المراد الوصول لها.

وكشفت نتائج الدراسه عن وجود ظاهرة العجز التوأم في حالة الاقتصاد الاردني للفترة الدراسة، واثبات وجود العلاقة السببيه بين العجزين، وتحديد اتجاه هذه العلاقة. وخلصت الدراسه الى انه يمكن استخدام وتخفيض عجز الموازنة العامة كوسيله لتخفيض عجز الميزان التجاري، مع الاخذ بعين الاعتبار ضروره ان يسبق تبني هذه السياسه أستراتيجية تهدف الى تطوير وتنويع القاعده الانتاجيه نظراً لاعتماد الاقتصاد الاردني على الاستيراد وبشكل كبير.

أوصت الدراسة الحكومة الأردنية أن تعمل على تخفيض عجز الموازنه العامه من خلال زياده الايرادات وضبط الانفاق، كذلك تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد.

Abstract

Twin Deficits case study of Jordan for the period (1980-2010)

Mohammad Suleiman Tarawneh

Mu'tah University, 2012
This study aims to verify the existence of the phenomenon of Twin Deficits and the Jordanian economy, through determine direction of the causal relationship between the deficit state budget and trade balance deficit using data period (1980-2010). This study used cointegration methodology , Granger's causality test and variance components analysis as well as the test of Impulse Response Function to achieve its objectives.

The results of the study of the existence of the phenomenon of Twin Deficits in the state of the economy for the period of study, and to prove the existence of a causal relationship between them, and determines the directions of the relationships.

The study concluded that it can be used to reduce the budget deficit as a way to reduce the trade deficit, taking into account the need to be preceded by the adoption of this policy strategy aimed to develop and diversify the production base due to the adoption of the Jordanian economy on the imports significantly.

The study recommended that the Jordanian government is working to reduce the budget deficit by increasing revenues and controlling expenditures, as well as reducing the trade deficit by encouraging exports and reducing imports.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

ظهر مصطلح العجز التوأم (Twin Deficit) أو ما يعرف بالعجز الثنـــائي خـــلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل مـــن الموازنـــة العامة والميزان التجاري، فالعلاقة ما بين الاثنين تعد من المواضيع بالغة الأهمية(Hayek , 1996). كما أن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين الـــسياسة الماليـــة والـــسياسة التجارية بمعنى أن أي تغيير في محصلة احدهما تؤثر بالآخر وبنفس الاتجاه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميـــزان التجاري من خلال حركة الصادرات والمستوردات والعكس

ففي الدول المتقدمة، استهدفت دراسة هذين العجزين تحديد فعالية وأثار السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية التي تتبناها الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحـــدة ودول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي.وفي الدول النامية انبعث الاهتمـــام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية ومعاناة اقتصاداتها من مشاكل اقتصاديه مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكليه في أداء تلك الاقتصادات(Hummel, 1997) . كما رفد ذلك اهتمام المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الـــدولي للإنـــشاء والتعميـــر بالتوصية بمقترحات ووصفات جاهزة لإصلاحات هيكليه للدول النامية التي تعـــاني مـــن عجوزات واختلالات مزمنة في موازناتها الحكوميـــة ومـــوازين مـــدفوعاتها. وأعطـــي موضوع تحليل عجزي الموازنة والحساب الجاري أهمية نظرية وتطبيقيه لتبرير وتـــدعيم برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها تلك المنظمات الدولية.

والأردن كغيره من معظم الدول النامية، يعاني من عجز مـــزمن فـــي الميـــزان التجاري، وكذلك عجز شبه دائـــم في حجم موازنته العامـــة، وقد أدى سعي الأردن إلـــى

تحقيق مستويات مقبولة من النمو والتنمية، وما تمييز به اقتصاده من شح الموارد المالية من ناحية، والمادية من ناحية أخرى إلى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج. فشح الموارد المالية ترتب عليه وجود عجز مزمن في الموازنة العامة مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الاقتراض من الخارج. أما شح الموارد المادية وما نتج عنه من ضعف القاعدة الانتاجيه فترتب عليه ارتفاع مستويات المستوردات مما نجم عنه وجود عجز مزمن في الميزان التجاري (الطراونه، 2007).

2.1 مشكله الدراسة:

دأب المخططون وصانعوا القرار، على التركيز على ضرورة تقليص الاعتماد على الآخرين، وزيادة الاعتماد على الذات وقد تركزت الجهود في هذا المجال على تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات وضبط الإنفاق. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد. ويلاحظ أن الجهود كانت تركز على إحدى العجزين دون النظر إلى تأثيره على العجز الأخر أو العلاقة بينهما، ومن هنا تنبع مشكله الدراسة في تحديد ما إذا كان عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يشكلان ظاهرتيين منفصلتيين أو ظاهرتيين تعتمد كلا منهما على الأخرى مما يساهم في مساعده صانع القرار على معالجه العجزين.

3.1 أهميه الدراسه :

استحوذت دراسة كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على اهتمامات العديد من الاقتصادين وتركز الاهتمام بداية على أسباب الخلل في موازنة الدولة وعجز الميزان التجاري. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهميه دراسة وتحليل عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري والعلاقة بينهما وذلك باعتبارهما:

1. من مؤشرات التنافسية (تقرير التنافسية العربية، 2003) إذ يدخل كلاهما في احتساب المراكز التنافسية للدول.

2. من المؤشرات المهمة للاستقرار الاقتصادي حيث يعتبر من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي (Fischer, 1993).
3. من العوامل الرئيسة التي ساعدت على نشوء المديونية الخارجية وتفاقمها في معظم الدول.
4. من مؤشرات نجاح السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وما يترتب على ذلك من أهليه الدولة وملاءتها المالية للحصول على المساعدات.
5. ندرة الدراسات في هذا المجال وخاصة عن الأردن.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجـز الحـساب التجاري في اقتصاد مفتوح.وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار منهج التكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود علاقة بين عجزي الموازنة والحساب التجاري واختبار المنهج الكينزي الـذي يؤكد وجود علاقة طرديه وسببيه من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري.وتحاول هذه الدراسة تقديم مقترح يتلاءم مع واقع الاقتصاد الأردني . كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل تطور عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري.
2. التأكد من وجود ظاهره العجز التوأم في حاله الاقتصاد الأردني وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجزين، أي تحديد ما إذا كان عجز الموازنة يؤثر في عجز الميزان التجاري، أم العكس، أو أن كلاهما يؤثر في الآخر.
3. بيان مدى تأثر العلاقة بين العجزين ببرنامج التصحيح الاقتصادي.
4. بيان اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وتحسن الميزان التجاري.

5.1 فرضيات الدراسة:

1. وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري .
2. هناك تأيثر أيجابي لكل من العجزين ببنرماج التصحيح الاقتصادي.

6.1 منهجية الدراسه:

تم استخدام المنهج القياسي الحديث لتحليل العلاقة بين عجــز الموازنــة وعجــز الحساب التجاري. فمن المعلوم أن طريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي إلى تقــديرات متحيزة إذا كانت المتغيرات المدرجه في النموذج غير ساكنه. لذلك ســوف يــتم اختبــار سكون السلاسل الزمنية لكل من عجزي الحساب التجاري والموازنة العامة للدولة، وذلك بتطبيق اختباري ديكي- فوللر وفيلبس – بيرون. وسيتم تطبيق هذين الاختبــارين علــى مستوى المتغيرات وفروقها للتأكيد على أن لمتغيرات العلاقة درجة تكامل متماثلة، وبعــد التحليل الوصفي لتطور العجزين تم استخدام الاختبارات التالية للبيانات المــستخدمة فــي التحليل:

1. اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test): لأختبار سكون الــسلاسل الزمنيــة لنمــوذج الدراسة.
2. اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني من خلال اختبار أقل قيمة لمعياري معيار أكايــك (Akaike) وشوارتز (Schwartz)، وتم أستخدم اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني.
3. اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test) لتحديــد اتجــاه الــسببية بــين المتغيرات.

كما تم استخدام أداتين رئيسيتين لتحليل البيانات هما:

1. تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التباين فــي التنبــؤ لكــل متغيــر العائــد إلــى خطأ التنبؤ في نفس المتغير، والمقدار العائــد إلــى خطــأ التنبــؤ فــي المتغيــرات الأخرى.

2. دالة الاستجابة لردة الفعل لتتبع المسار الزمني للتغيــرات المفاجئـــة التـــي يمكـــن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج.

وتم تقسيم الدراسة إلى عدة فصول: الفصل الأول، خلفية الدراسة وأهميتها والفصل الثاني، سنعرض فيه الإطار النظري والدراسات السابقة. والفصل الثالث، عن واقع العجز التوأم في الأردن، والفصل الرابع، التحليل القياسي وعرض النتائج ومناقشتها والتوصيات.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

ظاهرة العجز التوأم (Twin Deficits phenomenon) أو العجز المزدوج، هو مصطلح من الاقتصاد الكلي، تعريفة : " ان هناك علاقة مباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين (The twin deficit). فعجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي"(Hayek , 1996). وبدأ الاقتصاديين بدراسته في الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، كما إن العلاقة ما بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، بمعنى أن أي تغيير في محصلة احدهما تؤثر بالآخر وبنفس الاتجاه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والمستوردات والعكس.

ويتزايد الاهتمام بدراسة هذين العجزين في الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء ففي الدول المتقدمة، استهدفت دراسة هذين العجزين تحديد فعالية وآثار السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية التي تتبناها الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي، وفي الدول النامية انبعث الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية ومعاناة اقتصادياتها من مشاكل اقتصاديه مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكليه في أداء تلك الاقتصاديات (AL-2000 .(Khatib,

كما ساند ذلك اهتمام المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالتوصية بمقترحات ووصفات جاهزة لإصلاحات هيكليه للدول النامية التي تعاني من عجوزات واختلالات مزمنة. وأعطي موضوع تحليل العجزين، أهمية نظرية وتطبيقيه لتبرير وتدعيم برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها تلك المنظمات الدولية، ولهاتين الحالتين الكثير من الأبعاد السلبية على الاقتصاد، وأهمها أن الحاجة ستبقى مستمرة لطلب العملات الأجنبية من مساعدات وقروض وغيرها، وبالتالي زيادة الديون الداخلية والخارجية، وزيادة عبئها، وهذا يجعل من الاقتصاد يدور في حلقة مُفرغة من الدين وعبئه من جانب، ومن العجز التوأم من جانب آخر.

بناءاً عليه، يجري ربط العجز التوأم ربطاً عضوياً بالمديونية، وهذا ما يجعل إطار التحليل يصبّ في العمق لتشخيص المشكلة، وتسليط الضوء على منافذ الحل لها. والأردن كغيره من معظم الدول النامية، يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري، وكذلك عجز شبه دائم في موازنته العامة،وقد أدى سعي الأردن إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو والتنمية، وما تمييز به اقتصاده من شح الموارد المالية من ناحية، والمادية من ناحية أخرى إلى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج. فشح الموارد المالية ترتب عليه وجود عجز مزمن في الموازنة العامة مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الاقتراض من الخارج. أما شح الموارد المادية وما نتج عنه من ضعف القاعدة الإنتاجية فترتب عليه ارتفاع مستويات المستوردات مما نجم عنه وجود عجز مزمن في الميزان التجاري (الطراونه، 2007).

لذلك عمد المخططون وصانعوا القرار في الأردن على التركيز على ضرورة تقليص الاعتماد على الآخرين، وزيادة الاعتماد على الذات وقد تركزت الجهود في هذا المجال على تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات وضبط الإنفاق. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد. ويلاحظ أن الجهود كانت تركز على إحدى العجزيين دون النظر إلى تأثيره على العجز الأخر أو العلاقة بينهما، ومن هنا تنبع مشكله الدراسة في تحديد ما إذا كان عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يشكلان ظاهرتين

منفصلتين أو ظاهرتين تعتمد كلا منهما على الأخرى مما يساهم في مساعده صانع القرار على معالجه العجزين.

تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنـــة العامـــة وعجز الميزان التجاري إذ يرى الاقتصاديون إن زيادة عجز الموازنة العامة يـؤدي إلـــى ارتفاع سعر الفائدة، مما يجذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي يزيد من الطلب على عمله البلد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في سعر الصرف مما ينتج عنه زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات،أي عجز في الميزان التجاري واقتصاديون آخرون ومن مؤيدي فرضيه متعادلة ريكارد (Ricardian Equvialence Hypothesis) يرون بـــان الأفـــراد يـــدخرون أكثـــر ويستهلكون اقل في الوقت الحاضر متوقعين أن العجز الموجود حاليا سيمول عن طريـــق ضرائب أعلى في المستقبل ولهذا فان زيادة الادخار ستعوض عجز الموازنة العامة مما لا يترك أي اثر على سعر الفائدة وبالتالي على عجز الميزان التجاري.

لكن أنصار **المدرسة الكينزيه** ومؤيديها يعتقدون أن زيادة عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الدخل مما يترتب عليه مـــن ناحية زيادة المستوردات ومن ناحية أخرى انخفاض الكميه القابلة للتصدير وكمحصله زيادة العجز في الميزان التجاري(Miller, 1989)، وأياً كانت وجهة النظر المفسرة للعلاقة بين العجزين فقد أجريت دراسات تطبيقيه عديدة أكدت معظمها على أن عجز الموازنة العامـــة يسبب العجز في الميزان التجاري. ويسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بـــين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة هما: المنهج الريكاردي والمنهج الكينزي.

1.1.2 **المنهج الريكاردي (The Ricardian Equivalence)**.

يظهر التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنـــة وعجـــز الحـــساب التجاري وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة نتيجة لتقلص حجم الضرائب ذو أثر مؤقت لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية (Seater, 1993).

ويوضح المنهج الريكاردي أن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة (تكافؤ الزيادة في المدخرات الخاصة للتناقص في المدخرات الحكومية). ذلك لأن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلا. فمع عجز الموازنة، يتوقع الأفراد ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانبا لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب. بمعنى أن انخفاض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلا لدفع الضرائب التي خفضت حاليا ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص. وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب(Vamvoukas, 1999). ومن ثم فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب، وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة، وانخفاضا في الادخار الحكومي تعوضه زيادة الادخار الخاص، وبالتالي لن يكون له تأثير على الادخار الوطني ولا على ميزان الحساب التجاري .

2.1.2 **المنهج الكينزي (Keynesian Proposition)**.

أما المنهج الكينزي، فيدعي وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة. ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب التجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين (The twin deficit). فعجز الحساب التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي. وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين

وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات. ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيس في تغيرات رصيد الحساب التجاري، فإن عجز الحساب التجاري سوف يتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب التجاري ويترافق معه، ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري.

لهذا، تؤكد الأفكار الكينزية وجود علاقة مباشرة بين عجزي الحساب التجاري وموازنة الدولة.وهناك تفسيرات أخرى لآلية ترافق عجز الموازنة لعجز الحساب التجاري يمكن استعراضها فيما يلي :

(أ) يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة ينجم من زيادة الإنفاق الحكومي. وبما أن الإنفاق الحكومي من عناصر الطلب الفعال، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تعمل على زيادة مستوى الدخل عبر آلية مضاعف الإنفاق الحكومي. وبارتفاع مستوى الدخل، يزداد مستوى الواردات، ومن ثم يتسع عجز التجارة الخارجية وعجز الحساب التجاري (Darrat ,1988)

(ب) ارتباط عجز الحساب التجاري بعجز الموازنة ما هو إلا نتيجة للمتطابقة الكينزية التوازنية. ففي وضع التوازن، ولإيضاح العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يمكن استخدام نموذج كينزي لاقتصاد مفتوح كأساس ومنطلق نظري لهذه العلاقة حيث في هذا النموذج يفترض أن يتوزع الناتج المحلي (Y) بين استهلاك خاص (C) وإنفاق حكومي (G) وإنفاق استثماري (I) وصادرات (X) ومستوردات (M) وفقاً للمتطابقة الآتية :

باستخدام متطابقة الحسابات القومية مقاسا بطريقة الإنفاق يجب أن يساوي الدخل القومي:

$$Y=C+I+G+X-M \quad \ldots \quad \ldots\ldots\ \ldots \quad \ldots(1)$$

أو يمكن استخدام معادله الطلب الكلي:

$$AD= C+I+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots \quad \ldots \quad \ldots\ldots(2)$$

ويمكن أعاده صياغة المتطابقة اعلاة بصوره أخرى وعلى النحو الآتي:

$$Y=C+S+T \quad \ldots \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \ (3)$$

حيث:(S) الادخار الخاص، (T) الضرائب.

وبمساواة المتطابقتين وأعاده الترتيب يمكن الوصول إلى النتيجة الآتية:

$$X\text{-}M) = (S\text{-}I) + (T\text{-}G) \ \ldots \quad \ldots \quad \ldots(4)$$

$$TD = SD + BD \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ \ldots\ldots(5)$$

حيث أن:

SD : فجوة الادخار (S-I) **(Saving Deficit)**

BD : عجز الموازنة العامة (T-G) **(Budget deficit)**

TD : عجز الميزان التجاري (X-M) **(Trade Deficit)**

ويستدل من العلاقة(4) أعلاه أن زيادة عجز الموازنة العامة (T-G) سيؤدي إلــى زيادة عجز الميزان التجاري إذ أن زيادة عجز الموازنة عن طريق زيــادة الإنفــاق أو انخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي ارتفاع المستوردات ومــن ناحيــة أخرى قد ينتج زيادة عجز الموازنة العامة زيادة سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية مما ينتج عنه زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات. ونتيجة لانخفاض الادخار القومي (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي)، عن احتياجات الاستثمار، يختــل شرط التوازن (S=I)، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز الموازنة أولا ومن ثم نــشوء عجز الحساب التجاري.

أي أذا كان : $S < I$ يعني: $(X < M) \wedge (G > T) \wedge$. ولهذا فــإن عجــز الموازنة الناجم عن عجز الادخار المحلي وعن تمويل الاستثمار المحلي،يمكن سداده عن طريق زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مديونيــة الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي(Dornbusch ,1994).

(ج) تمثل زيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض إيراداته من الضرائب بعجز في موازنة الدولة. وهذا العجز في الموازنة يدل على انخفاض الادخار المحلي نتيجة لانخفاض الادخار الحكومي، باعتبار أن الادخار المحلي مساو لمجموع الادخار الحكومي والخاص. ويرى البعض أن العجز في موازنة الدولة سيترافق مع فائض في رصيد حساب رأس المال بدلا من العجز في ميزان الحساب التجاري وينتج هذا الفائض من زيادة تدفق المدخرات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، إلى الاقتصاد الوطني وذلك لإعادة التوازن بين الادخار ولاستثمار، مما سيؤدي إلى ظهور فائض بحساب رأس المال، ذلك لأن رصيد حساب رأس المال يعاكس رصيد الحساب التجاري (Normandi, 1994).

3.1.2 **الانتقادات الموجهة لنظرية العجز التوأم**:أهمها فيما يلي:

(أ) إن نظرية العجز المزدوج رغم تماسكها النظري، إلا أن هنالك شكوكا كبيرة حول مدى تطابقها مع الواقع. فقد بيّن بعض الاقتصاديين عدم وجود علاقة نظامية بين عجز الموازنة وأسعار الفائدة، أو بين عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري. ففي النرويج مثلا، يترافق عجز كبير في الحساب التجاري مع فائض ضخم في موازنة الحكومة. وفي إيطاليا، لوحظ عجز كبير في موازنة الدولة مترافق مع توازن في الحساب التجاري. وفي الولايات المتحدة ترافق فائض الموازنة الفيدرالية في الستينات مع عجز في الحساب التجاري (Jackson , 1999) .

(ب) وبتطبيق نظرية توأمة العجزين على الدول الصناعية السبع الكبرى، اعتمادا على بيانات تعود للفترة 1972-1990، بين (بولزو) أن نتائج اختبار هذه النظرية تتباين بصورة ملحوظة من دولة لأخرى بين الدول السبعة. كما أنها تتباين باعتبار كامل الفترة الزمنية، وبدراسة العلاقة بين العجزين اعتمادا على بيانات مقطعية لمجموعة الدول السبع المدروسة (Polzo, 1992).

(ج) تغفل نظرية توأمة العجزين متغيرين أساسيين هما عرض النقود ومستوى الأسعار. ففي ظل فرضية ثبات عرض النقود، فإن شرط التوازن (S=I) يبقى متحققا وسوف تتساوى المدخرات المحلية مع الاستثمارات المحلية. ولكن نتيجة لتوسع النظام المصرفي بخلق الائتمان وزيادته لعرض النقود، فإن مستوى الاستثمار سيزيد عن إمكانات الادخار (S < I). وسوف يؤدي التوسع في عرض النقود إلى ارتفاع في الدخول الحقيقية، مما يرفع من الطلب على الواردات ويزيد من عجز الحساب التجاري. كما أن التوسع في عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار العام (التضخم) في حالة التشغيل الكامل(Jackson , 1999). مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات، الأمر الذي يزيد من الواردات ويخفض الصادرات ويزيد من عجز الميزان التجاري والحساب التجاري.

(د) وأشار البعض إلى أن العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري قد حللت بطريقة غير مرضية نتيجة لعدم الدقة في تعريف مكونات كل من العجزين. فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى عجز الموازنة، ولكن آثار زيادة الإنفاق الحكومي على أداء الاقتصاد تختلف حسبما يكون ذلك الإنفاق الحكومي جاريا ونهائيا أم إنفاقا استثماريا(Hummel, 1997). أضف إلى ذلك أن زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب التجاري، ولكن آثار زيادة الواردة على أداء الاقتصاد تختلف فيما إذا كانت زيادة الواردات مخصصة للسلع الاستهلاكية أم الاستثمارية. لذلك فإن استبعاد الإنفاق الاستثماري من عجز الموازنة، واستبعاد الواردات الرأسمالية من عجز الحساب التجاري، سيقلص كلا من العجزين وسيغير من طبيعة العلاقة بين هذين العجزين.

2.2 مفهوم الموازنة العامة للدولة:

سنتعرف على الموازنة العامة للدولة وتطور مفهومها النظري، وكذلك الميزان التجاري ومفهوم العجز لكل منهما وحسب المدارس الاقتصادية، وتعرف الموازنة العامة للدولة

"بأنها خطة مالية سنوية تعدها السلطة التنفيذية كمشروع يتضمن تقديرات رقمية للنفقات العامة وللإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المقدرة . ويعرض مشروع الموازنة على السلطة التشريعية للمناقشة وعند إقراره يصبح قانوناً يسمح للسلطة التنفيذية القيام بمهام الإنفاق والجباية خلال فترة زمنية محددة تسمى السنة المالية" (لعماره، 2004). ونظراً لأن الموازنة العامة للدولة هي بمثابة خطة مالية سنوية فإن علاقتها بخطة التنمية العامة للدولة هامة وبالتالي فإن الموازنة تقوم بدور فاعل في توجيه الخطط المالية للمنشآت العامة وتؤثر في العمليات الإنتاجية سيما وأن الموازنة الإنتاجية تساهم في تحويل الدخول من نوع لآخر في إطار الخطة الاقتصادية العامة.

تطور مفهوم الموازنة من الدور التقليدي إلى الدور الحديث للموازنة، حيث تعتبر بمثابة خطة للأداء المالي والاقتصادي تتضمن في مكوناتها أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض.. والنفقات العامة) بحيث يصار لاستخدام الأساليب العلمية الواقعية في تقدير الموارد والنفقات بهدف إشباع أكبر قدر من الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية.

1.2.2 **الموازنة التقليدية للدولة**:

اعتمدت الموازنة بالمفهوم التقليدي على تحقيق نوع من التوازن الحسابي بين مجموع لوائح الإيرادات مع لوائح النفقات، بحيث يشكل التوازن الرقمي الأساس في إعداد مشروع الموازنة وكان علماء المالية التقليديون يؤكدون على ضرورة ألا يتجاوز مجموع النفقات العامة إجمالي مجموع الإيرادات عملاً بالمقولة المعروفة (الجباية بقدر الكفاية) (الكرخي، 1999). وكانوا يحذرون من خطورة ظهور عجز في موازنة الدولة لأن ذلك في رأيهم يعتبر خطراً قد يؤدي إلى إفلاس خزينة الدولة .

ولمواجهة هذا العجز تلجأ الدولة إلى الاقتراض مما يزيد من التزامات الموازنة في السنوات التالية لسداد الأقساط المستحقة مما يدفعها للاقتراض من جديد كما أن قيام الدولة بإصدار أوراق نقدية يؤدي إلى حدوث ظواهر تضخمية ،بسبب توفر سيولة كبيرة دون

أن يقابلها زيادة في كمية العرض، كما يسبب انخفاضاً في قيمة النقد وارتفاع الأسعار،وبالتالي زيادة في الإنفاق العام ولجوء الدولة إلى إصدار أوراق نقدية جديدة،لذلك كانوا علماء المالية التقليديون ينبهون إلى خطورة ذلك انطلاقاً من مفاهيم ضيقة ،كما كانوا يرون في الوفر المتحقق من الموازنة ظاهرة سيئة أيضاً، لأن الوفر في رأيهم يمثل مبالغ تم اقتطاعها من الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى تجميد قوة شرائية.

وهذه النظرة التقليدية لعلم المالية العامة، ترى أن الدولة يجب أن تكون حيادية ولا تتدخل في النشاط الاقتصادي وتبالغ في إظهار مساوئ العجز في الموازنة وآثاره الخطيرة، ولاشك أن هذه النظرة الضيقة والمحدودة القائمة على التوازن الحسابي لموازنة الدولة لم تعد مقبولة حاليا وقد تجاوزها الزمن حيث باتت تعتمد المفاهيم المالية الحديثة، القائمة على التوازن الاقتصادي العام بديلاً لما كان يسمى التوازن الحسابي الرقمي للموازنة العامة (صقر ، 1996).

2.2.2 المفاهيم الحديثة للموازنة العامة للدولة:

مع تطور دور الدولة الاقتصادي في المجتمعات الحديثة، تطور دور المالية العامة من خلال تطور دور الموازنة العامة للدولة ومكوناتها الأساسية، أي أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض، الإنفاق العام) لتصبح الموازنة العامة أداة مؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تم تجاوز المفهوم التقليدي. وأصبحت الموازنة خطة للأداء المالي، يتم إعدادها وفق أولويات وتفضيل اقتصادي يعبر عن خيارات سياسية واقتصادية للدولة ويتم تقدير الموارد والنفقات وفق أساليب علمية واقعية لإشباع اكبر ما يمكن من الحاجات العامة خلال مدة زمنية محددة هي السنة المالية.وهي في الواقع خطة مالية سنوية تعتبر جزءاً من خطة الدولة التنمية التي توضع لعدد من السنوات وبالتالي فإنها يفترض أن تعكس مجمل الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، من خلال أدوات السياسة المالية العامة الموجودة أصلاً في الموازنة العامة حيث تلعب هذه الأدوات المالية دوراً هاماً ينعكس على مختلف عوامل الإنتاج في المجتمع.

فالموازنة العامة للدولة تظهر الإيرادات العامة والأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الإيرادات ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي، بالإضافة إلى حجم النفقات العامة وأهمية الإنفاق في كل قطاع حسب التوزيع الاقتصادي والاجتماعي والإداري بما في ذلك حجم الاستثمارات العامة، وبالتالي فإن المفهوم الحديث للموازنة العامة للدولة جعل منها أداة للتوجيه المحاسبي السليم لإغراض المحاسبة العامة الحكومية، بالإضافة إلى كونها أداة لإغراض التخطيط والحسابات القومية، واستخدام الموارد وخاصة الضرائب والقروض كأدوات هامة ومؤثرة في تحقيق النمو الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن الموازنة العامة للدولة في معظم الدول الصناعية ودول العالم الثالث النامية تقوم بدور هام في عملية إعادة توزيع الثروة والحد من التفاوت الاجتماعي بين المواطنين حسب الظروف الخاصة بكل مجتمع (عطوي،2003). وحسب الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة باتجاه المساعدة في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بأساليب مختلفة في مقدمتها النظام الضريبي وخاصة الضرائب التي تتناول الدخول والثروات لتوجه في قنوات الإنفاق العام إلى مشاريع إنتاجية وخدمية

من الناحية العلمية والإدارية فإن الحكومة (أي السلطة التنفيذية) تتولى إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وترفعها بقوائم تفصيلية إلى السلطة التشريعية مع شرح للأهداف العامة للسياسة المالية للدولة، والأسس والمعايير المعتمدة في تقدير النفقات، والإيرادات العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأرقام المقدرة في الخطة التنمية العامة للدولة، باعتبار أن الموازنة العامة تمثل فترة زمنية محددة (سنة مالية) من عمر الخطة التنمية، ويناقش مشروع الموازنة في السلطة التشريعية تمهيداً لإقرارها وإصدارها بقانون يعتبر بمثابة إجازة تمنح من قبل السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية لتحصيل الإيرادات المقدرة اللازمة لتنفيذ النفقات العامة المقررة،لكن هذه الإجازة لا تسمح للسلطة التنفيذية بتجاوز الاعتمادات المقررة للنفقات مع الإشارة إلى دور السلطة التشريعية في الرقابة على تنفيذ الموازنة إيراداً وإنفاقاً خلال السنة المالية المقررة في قانون الموازنة(علي، 1993). وهذا يعني أن مفهوم الموازنة العامة للدولة تطور من المفهوم الحسابي

والحقوقي إلى درجة متقدمة تعكس التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة

3.2.2 مفهوم العجز في الموازنة:

تتعدد التعريفات المتعلقة بموضوع الموازنة، وتختلف من باحث لآخر وذلك نظرا لاختلاف الزاوية التي يحاول كل باحث أن ينظر لمفهوم الموازنة من خلالها وكذلك لاختلاف درجة شمول كل من هذه التعاريف أو درجة تكاملها.فبينما نجد أن بعض الباحثين يقدم مفهوما غير مفصل وينظر إلى الموازنة نضره عامه فيقول أنها "خطه يتم التعبير عنها باصطلاحات ماليه"(Robert ,1975). فإننا نجد عدد أخر من الباحثين يأتي محاولاً الانتقال بهذا التعريف إلى وضعية أكثر تفصيلاً وتحديداً وتكاملاً، فيركز بعضهم على عنصر الزمن لتصير الموازنة تعبيرا عن "خطه يتم التعبير عنها باصطلاحات ماليه وتتغطي مرحلة زمنيه غالبا ما تكون سنه" ،(Kenneth,1973).ومنهم من يضيف لذلك عنصر القانونية أيضا لتصير الموازنة تعبيرا عن ،،خطه يعبر عنها باصطلاحات ماليه لتغطي مرحلة زمنيه محدده مقدارها سنه ،وتكون معتمده قانونيا من قبل السلطة صاحبة العلاقة وبناء عليه تصير الموازنة تعبيرا عن" خطه سنوية معتمده قانونيا وتتضمن مجموعه من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات أو النشاطات أو المشاريع التي يفترض انجازها خلال فترة محدده بالاستناد إلى مجموعه من التقديرات المحسوبة ماليا ورقميا لمختلف الإيرادات والمصروفات المتعلقة بذلك" (المبيضين، 1999).

ومهما كانت التباينات أو الاختلافات في التفاصيل أو التراكيب اللغوية بين هذه التعريفات وغيرها مما يقدمه الآخرون فانه يمكننا إذا أمعنا النظر فيها أننا نعثر على قاسم ومحور رئيسي مشترك بينها، لا يمكن لأي منا إهماله أو التنكر له، ويتمثل ذلك في أن الموازنة العامة دائما تبرز بشكل عام كتعبير عن خطة عمل مستقبلية. ولهذا دلالاته الأساسية والهامة التي تجعل من مدونة الموازنة العامة وثيقة هامه تستقطب اهتمام وفضول معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المدني وذلك على اختلاف فئاتهم وطوائفهم وأعمالهم واهتماماتهم، وبتطور المفهوم التقليدي للعجز المالي في

الموازنة العامة من مفهوم التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات العامة وصولاً إلى المفهوم المعاصر للموازنة العامة القائم على التوازن الاقتصادي(Evans, 1988).وقد عرف العجز في الموازنة العامة منذ أقدم العصور حيث كان العجز في الموازنة يعوض بفرض الملك أو الأمير ضرائب أو يبيع ممتلكات عامة ليعوض عن العجز المالي الحاصل في الخزينة .

وظهر العجز المالي في **بيت مال المسلمين** في العهد العباسي العديد من حالات العجز المالي في بيت مال المسلمين مما أدى إلى تحميل الوزير المختص المسؤولية وعزله (صقر، 1996).

وكان الاقتصاديون الآخذون **(بالنظرية الكلاسيكية)** يرون أن العجز في الموازنة العامة سببه سوء التقدير الصحيح للموارد وخاصة الضرائب. ويحبذون تحقيق التوازن في الموازنة عن طريق الاقتراض قصير الأجل ولا يفضلون القروض طويلة الأجل ويطالبون بتحقيق التوازن السنوي على صعيد الاقتصاد العام. وبالمقابل فإن أنصار **(النظرية الكنزية)** يدعون إلى معالجة العجز في الموازنة عن طريق توظيف رؤوس الأموال غير المستخدمة في القطاع العام، أي تحويل المبالغ من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي. وكان يهمهم، بالدرجة الأولى، تحقيق التوازن الاقتصادي خلال دورة اقتصادية وليس توازن واردات الدولة مع نفقاتها، في حين أن أنصار**(النظرية الكنزية الجديدة)** كان ينادون بزيادة كتلة حجم الإنفاق العام على أن يمول العجز الحاصل في الموازنة بواسطة الضرائب على الدخل والثروة، أو بالاقتراض وحتى بالإصدار النقدي إن تعذرت البدائل الأخرى. والعجز في الموازنة في رأيهم ليس عيباً بل هو بمثابة مؤشر على قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وخاصة الاجتماعية منها .

ثم جاءت مدرسة فريدمان **(مدرسة شيكاغو النيوكلاسيكية)** لتعتبر أن عجز الموازنة بمثابة خروج عن قواعد النظام الرأسمالي ويشكل نوعاً من الخطر يجب معالجته من خلال خفض الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي، كإعانات الضمان الصحي والبطالة. وأيضاً تخفيض الدعم للسلع والخدمات، وتخفيض عدد العاملين في الدولة بل

ويذهبون لأبعد من ذلك، بالمطالبة بتقديم إعانات للقطاع الخاص لزيادة حجم الطلب. وهكذا فإن نقص حجم الموارد العامة عن حجم النفقات العامة يؤدي إلى حصول (عجز) في موازنة الدولة ويعوض هذا النقص عن طريق الإصدار النقدي أو القروض (الداخلية أو الخارجية) .

وفي عصرنا الحديث يرى العديد من علماء المالية العامة والاقتصاد أن التوازن الاقتصادي العام أصبح هدفاً للسياسة المالية والاقتصادية. بل أن بعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك ليقول أن العجز قد يكون من الأمور المرغوب فيها، في بعض الحالات ،كوسيلة لحل بعض المشاكل الاقتصادية وربما لتسريع عملية التنمية. سيما وان الموازنة العامة للدولة، بمكوناتها الرئيسية كحاضنة لأدوات السياسة المالية أصبحت أداة هامة ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عصفور،1988).

ويلاحظ أن بعض الدول الرأسمالية الصناعية لجأت إلى استخدام العجز في الموازنة في بعض الحالات الاستثنائية وأحياناً العادية، مثلاً لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام نظرية العجز المتراكم عام1933 بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى، كذلك طبقت حكومة فرنسا عام1936 مثل هذه السياسة. أيضاً أخذت حكومة حزب العمال البريطاني عام 1945 بسياسة إنماء التعمير وضغط الاستهلاك كما لجأت بعض الدول الرأسمالية الصناعية في حالات عادية إلى سياسة التمويل بالعجز لمحاربة البطالة بزيادة التوظيفات والمساعدات في الأجور للقطاع العام (Chen ,2006).

أما في حالات الحرب فقد تختلف السياسات المالية حيث لا تعتمد الدولة مبدأ توازن الموازنة. وتلجأ عادة للإصدار النقدي لزيادة مواردها. كما تعمل على تشغيل العمال في الإنتاج العسكري(أعمال غير منتجة). تشدد على مسألة مراقبة الأسعار والتقنين. وبالعودة إلى الدول النامية والسائرة في طريق النمو فإن العجز في الموازنة العامة يعود لأسباب وعوامل مختلفة بعضها سياسي وآخر اقتصادي وأيضاً عوامل ذات طابع تقني (قطب، 1978).

4.2.2 تمويل العجز في الموازنة العامة

فإن ذلك يتم باللجوء إلى الإصدار النقدي أو ما يسمى بطريقة(التمويل بالعجز) أي بزيادة الإصدار النقدي أو زيادة حجم الائتمان المصرفي الحكومي. مما يؤدي لزيادة عرض وتوفر السيولة النقدية، أما الطريقة الأخرى لمواجهة ظاهرة عجز الموازنة فتتم عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي(عواضة، 1983). وقد يؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم. وتبقى مسؤولية السياسة المالية والنقدية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام أن تعمل عند الضرورة لتحقيق نوع من التوازن في استخدام هاتين الطريقتين لتجنيب الاقتصاد الوطني الآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن التوازن الاقتصادي العام قد يتم أحياناً على حساب العجز في الموازنة. وقد أشار الاقتصادي الانكليزي (بيفردج) إلى بعض الايجابيات في نظرية العجز المتراكم حيث يمكن أن تساهم في حل أزمة البطالة عن طريق زيادة الإنفاق لزيادة الطلب. وهذا التوجه يعني زيادة الإنفاق العام بما يساعد على تأمين العمل للجميع عن طريق زيادة الموارد الضريبية والقروض وغيرها من الأدوات المالية بحيث يكون للموازنة العامة للدولة الدور المؤثر في الحد من العجز الاقتصادي الناجم عن البطالة والانكماش الاقتصادي. ويرى أنصار هذه النظرية أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إعادة التوازن للموازنة. (Robert ,1975).

وفي حالات الحرب لا تعتمد معظم الدول مبدأ توازن الموازنة بل تلجأ إلى زيادة الإصدار النقدي لزيادة الموارد وتعتمد على خلق فرص عمل في القطاع العسكري لمواجهة البطالة رغم أن ذلك لا يعتبر ذات صفة إنتاجية ،أما في الحالات العادية فإن بعض الدول الرأسمالية قد تلجأ إلى زيادة الإنفاق العام أحيانا لخلق فرص عمل أو لزيادة الأجور والإعانات (فوزي، 1998).

5.2.2 معالجة عجز الموازنة العامة

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة، وكيفية

مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل معه، وسنتعرض في هذا الجانب، التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة. فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى وكالتالي:

أولا: برامج الإصلاح و التنمية الذاتية.

تنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات و طرق علاجية، تختلف حسب طبيعة نظامها المالي و خصائصها. تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع أخذ السياسات التمويلية التالية: (صخري، 1986):

(أ) سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة تلجأ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة ، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

(ب) وسياسة ترشيد النفقات العامة:وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني .

(ج) سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل

عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية. ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي و تنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه، وهو ما يحقق نتائج فورية، كبيرة، و يقلل من عجز الموازنة العامة، ومن الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي، تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح. في الدول النامية، لأن العبىء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد، سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

ثانيا برامج الإصلاح و اللجوء إلى المؤسسات الدولية: صندوق النقد الدولي وإشكالية التمويل: يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة، تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي، وهو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستفادة من برامجه، وذلك بتطبيق جملة من التدابير المالية وتعديل سياستها القائمة، وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكييف الذي يهدف إليه الصندوق، ويشمل جملة التدابير الخاصة بجوانب المصروفات، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الإنفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة والمصروفات المقصودة لتخفيض هذه النفقات وذلك بالتركيز على الجوانب التالية (العوامله، 1990):

1. إجراء الاقتطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التقشف، كقطاع الدفاع و القطاع الاجتماعي و قطاع الإدارة.
2. إلغاء المعونات و المصروفات الاستهلاكية التي تشجع النمو والاستثمار، أي رفع الدعم الحكومي على السلع الضرورية، و حصرها في الفئات المستحق لها، يشرط أن يتم التخفيض في التكاليف المترتبة على هذا الإجراء، كتقليص أعداد الموظفين في القطاع العام.

3. أما في جانب الضرائب، فإن البرنامج يوصي بضرورة تطبيق الإصلاحات الضريبية إلى زيادة المرونة و شمولية النظام الضريبي، و تندرج هذه السلسة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي.
4. استخدام سياسة تسعيرية تتناسب و كلفة إنتاج السلع و الخدمات .
5. إلغاء الدعم الحكومي الممنوع للمؤسسات العامة، و كذا تصفية المـشروعات التـي تحقق خسارة دائمة و مستمرة.كما يوصي الصندوق بإجراء دراسات لإمكانية تطبيـق الخصخصة على اعتبار أنها تؤدي إلى تقليل أعباء الأنفاق العام، و زيادة الإجراءات، مما يقلل العبىء عن الموازنة العامة و يخفض العجز فيها.
6. في مجال ميزان المدفوعات يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليـل عجـز الميزان التجاري، بتصحيح الثغرة المالية بين الإستثمارات و إدخارات القطاع الخاص وعجز أو فائض الحكومة، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يضع حـدودا عليـا الاهتمام المصرفي الداخلي للحكومة و الذي يهدف إلى مراعـاة الحـدود للقـروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الموازنة العامة .

6.2.2 **آثار التمويل على عجز الموازنة:**

من الملاحظ أن معظم الدول التي تلجأ إلى تطبيق برامج صندوق النقدي الـدولي تجد نفسها مجبرة على الاستعانة به، لما يترتـب عـن ذلـك مـن هـزات اجتماعيـة واضطرابات داخل هذه الدول.قد تؤدي قرارات ترشيد الإنفاق والإجراءات المتعلقة ببيع المؤسسات العامة إلى ارتفاع نسبة البطالة، كذا تخلي الدولة عن دعم السلع الـضرورية وتخفيض الخدمات. فهذه العوامل كلها تؤدي إلى نتائج اجتماعية وسياسية سـلبية. وقـد أوضحت بيانات صندوق النقد الدولي، أن من بين 77 برنامجا تمت دراستها وجد أنه في 28 منها قد أنخفض عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري. وفي 20 منها ارتفاع عجز الموازنة العامة والميزان التجاري. وما تبقى منها زاد عجز الميزان التجاري رغم

انخفاض عجز الموازنة العامة، أو انخفاض عجز الميزان التجاري رغم زيـــادة العجــز الحكومي (فوزي، 1998).

3.2 أهمية الموازنة العامة

حيث أظهرت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطوّر وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

1.3.2 لأهمية السياسية للموازنة العامة

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة. وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها .ومن الأهمية السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره لنفسه (عواضة، 2007).

2.3.2 الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكهـــا الدولـــة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مـــستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. قد تستخدم الموازنة العامـــة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيـــق الاســـتقرار الاقتـــصادي (شكري ،1990). تعتمد إستراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير

مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقــات، ومــن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف.

3.3.2 الأهمية الاجتماعية للموازنة

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغرض اجتماعية، فهي تعمل علــى تحقيــق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصــول بعــض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت المدفوعات التمويلية (الإعانات) إلى الأفراد فــي المقــام الثاني .إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاها عكسيا للآثار التوزيعيــة للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخول بعد الضرائب عنه قبلها .أما النفقات العامة بعــضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الــدفاع (الزعبــي، 1999). والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثالها النفقات العامة علــى الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفــراد عنهــا لــدى البعض الآخر.

4.3.2 الأهمية المحاسبية للموازنة

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية .إنّ أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة

العامة في مراحلها المتعددة لا سيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة(عواضة، 2007). مما سبق يتضح أنه وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية .

4.2 المبادئ الأساسية للموازنة

تمر الموازنة باعتبارها أداة لقيام الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير التي تحكمها أسس معينة، ونظرا لتزايّد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وخاصة بعد الأزمة العالمية، جعل من الالتزام ببعض المبادئ عقبة أمام تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها هذه الدولة، وهذه المبادئ هي :

1.4.2 مبدأ السنوية

ظهر هذا المبدأ كنتيجة لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورة دورية لتغطية النفقات العامة، أي توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية كل اثني عشر شهر إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، وهذا يعني أنّ الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية (المرسي ،1987).

2.4.2 مبدأ وحدة الموازنة

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة، وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة .ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما

يسهل مهمة السلطة التشريعية (المهايني واخرون، 2006).

3.4.3 **مبدأ الشمولية**

يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة. يعني الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة الأخذ بالميزانية الإجمالية حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارة أخرى فإنّ الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مهما كان صغيرا أو كبيرا ويبرر هذا الالتزام لاعتبارات سياسية (عصفور،1988).

5.2 **مفهوم الميزان التجاري (Trade Balance) :**

هو من المؤشرات الاقتصادية الهامة، يصدر المؤشر شهريًا ويمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات. وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز وفي حال تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن (Bachman, 1992).

أما ميزان المدفوعات فهو أكثر شمولية. إذ إنـــه يأخـــذ بعـــين الاعتبـــار قـــيم كـــل المبادلات الدولية وبذلك فإنـــه يـــشمل بالإضـــافة إلـــى الـــصادرات والـــواردات مـــن السلع والخدمات مجموع الاســـتثمارات الماليـــة و غيـــر الماليـــة والمـــنح والإعانـــات الخاصة والعامة ومثله مثل الميزان التجاري فهو يمكـــن أن يكـــون فـــي حالـــة عجـــز أو فائض (Dornbusch , 1995).

كما يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد حيـــث يعبـــر عـــن التجارة الخارجية وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المـــستثمرين.تعتبـــر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجـــاري

ستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها تنافس سعرا وجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب (نصر، 1996).

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة في عملة الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.فالتأثير يعتبر طردي مع كل من العملة و مؤشرا ت الأسهم فالفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بان الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد (طلفاح ،1995).

أما العجز التجاري فيعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي خارج أقل مما يدخل الدولة. فإن كان العجز مستمراً ويرتفع، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على الاقتصاد. وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات. إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم. ويكون تأثير الفائض ايجابياً على كليهما أكثر من أن يكون عجزاً، لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد ، فهذا لا يعني بأن الاقتصاد ليس في وضعٍ جيدا (بركات،1992).

ليس من الضروري أن يقوم التوازن في الميزان التجاري إذا كان ميزان المدفوعات متعادلاً أو فائضاً، أما كيف يمكن لنا أن نحقق التوازن في الميزان التجاري، فهذا أمر يتعلق بصورة مباشرة بطاقة الإنتاج المحلي. فإذا ما توسع الإنتاج وتنوع

وارتفعت قيمة الصادرات يمكن عندها أن نقترب من نقطة التعادل. الأمر يتلخص إذن في زيادة الصادرات وتوسيع الإنتاج وإحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة. ثم هناك الاتفاقيات التجارية ودورها. فهذه الاتفاقيات التي تعقد مع البلدان الأجنبية على جانب كبير من الأهمية في تعزيز التجارة الخارجية وتوسيع نطاق الصادرات، وهذا أمر ينطبق عل كل بلدان العالم (صخري، 1986).

6.2 الدراسات السابقة.

1.6.2 الدراسات العربية:

دراسة(عبد الرحيم، 1996) بعنوان "ضريبة المبيعات وتخفيض عجز الموازنة العامة في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس معادلة الاتجاه العام لنسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة 1991 - 1995 وكذلك تحليل تطور نسبة العجز الإجمالي للموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة وقياس معادلة الاتجاه العام لتلك النسبة خلال نفس الفترة، وذلك كله بغرض التعرف على أثر ضريبة المبيعات على تخفيض العجز الإجمالي للموازنة العامة، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الاتجاه العام لنسبة العجز الإجمالي للموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق في مصر خلال الفترة محل الدراسة كان سالبا ومعنويا عند مستوى ثقة 5 .97 %، ومن أهم ما أشارت إليه هذه الدراسة أن الضريبة العامة على المبيعات ضريبة غير المباشرة تتسم بعدم العدالة إذ يتحمل عبئها الجميع بغض النظر عن مقدرتهم التكلفية أو قدرتهم على الدفع.

دراسة(عبد الفضل وشيحة، 2010) بعنوان "تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري "

هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط التغير الذي طرأ على هيكل الواردات السلعية خلال الفترة (1974 - 2009) وأسباب الطفرة الاستيرادية التي حدثت خلال تلك الفترة.

تعتبر قضية تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري من القضايا الهامة في أجندة صانع القرار.تسعى الدراسة إلى محاولة التعرف على سبل تقليص فجوة عجز الميزان التجاري في ظل الأزمة الاقتصادية 2008 و2009، ودراسة أحدث التطورات في مجال الاستيراد السلعي منذ عام 2008 حتى يونيو 2009 بالاعتماد على تركيب الأرقام القياسية للكميات والأسعار لمجموعات السلع الرئيسية خلال فترة الدراسة.

دراسة (طلفاح، 1994) بعنوان "اثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار التي يخلقها تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني في الأمد القصير وللوصول إلى هذا الهدف فقد اعتمدت منظومة رياضيه تربط بين سعر صرف الدينار،وبين الميزان التجاري ضمن نموذج اقتصادي كلي يؤثر فيه تخفيض سعر الصرف في جانب الطلب الكلي من خلال التأثير في الاستيراد والتصدير في جانب العرض الكلي بتأثيره على تكاليف الإنتاج برفعه أسعار المواد الخام المستوردة وخلصت الدراسة أن تخفيض سعر الدينار سوف يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في الأمد القصير بالنسبة اقل عن نسبه التخفيض بالرغم من الآثار الانكماشية التي يتركها التخفيض على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة(طلافحة، 1989) بعنوان" الميزان التجاري الأردني"

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل طرفي الميزان التجاري الأردني الصادرات والواردات.حيث قام بتقدير معالم دالة الصادرات الأردنية معتمدا على بيانات سلسله زمنيه تمتد من عام 1968إلى عام1986 وهي داله خطيه في متغيرين هما سعر الصرف للدولار مقابل الدينار وقيمه المستوردات الأردنية وباستخدام أسلوب التحليل القياسي، وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الأردنية قليله المرونة بالنسبة لسعر الصرف وتعتمد على المستوردات بشكل كبير، أما داله المستوردات الأردنية فقد وضعها الباحث بصيغه داله خطيه في ثلاث متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف

الدولار مقابل الدينار، والرقم القياسي لأسعار المستوردات حيث أظهرت نتائج التحليل القياسي: أن المستوردات الإجمالية تعتمد بشكل رئيس على الناتج المحلي الإجمالي فزيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع بما فيها السلع المستوردة، وفي المقابل أظهرت الدراسة أن انخفاض قيمه الدينار الأردني لم يكن له اثر جوهري على قيمه المستوردات الإجمالية، إلا أن هذا الانخفاض يؤدي إلى تقليل قيمه المستوردات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية ولكن بشكل ضعيف.

دراسة (الطيب، 2011) بعنوان "اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"

هدفت الدراسة إلى بيان تداعيات هذه الأزمة على مختلف القطاعات الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن تأثر الأردن بتداعيات وسلبيات هذه الأزمة جاء محدودا مقارنة مع اقتصاديات دول أخرى في المنطقة ودول العالم الخارجي. فالجهود التي بذلها البنك المركزي الأردني طيلة السنوات السابقة وخلال فترة الأزمة ساهمت إلى حد كبير في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، والمحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين في ظلّ توفير بيئة استثمارية جاذبة.

دراسة(الطراونه، 2007) بعنوان "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري استخدام بيانات الفترة 1970- 2005 تم تطبيق مجموعه من الاختبارات اشتملت على: دكي- فولر للاستقراريه، وجوهانسون للتكامل المشترك وجرانجر للسببية ونموذج متجه الخطأ التصحيحي. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببيه بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري. وخلصت الدراسة إلى انه يمكن استخدام وتخفيض عجز الموازنة العامة كوسيله لتخفيض عجز الميزان التجاري.

دراسه (السمهوري، 1994) بعنوان "اثر التغير في سعر صرف الدينار على الميــزان التجاري الأردني "

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل اثر انخفاض قيمه الدينار علـــى المـــستوردات وتبين من نتائج التحليل القياسي أن انخفاض قيمه الدينار الأردني قد حمل اثـــرا عكـــسيا على حجم المستوردات الأردنية أي أن انخفاض سعر الصرف الأردني قد أدى إلى زيادة حجم المستوردات على عكس ما تتوقعه النظرية الاقتصادية وذلك بسبب أهميه وضرورة المستوردات للاقتصاد الأردني، فيما دلت النتائج بوضوح على أن انخفاض قيمه الـــدينار قد حمل أثرا واضحا على حجم الصادرات وفي الاتجاه نفسه الـــذي تتوقعـــه النظريـــة الاقتصادية أي أن انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة حجم الصادرات ومـــن ناحيـــة أخرى، توصل الباحث إلي أن سعر الصرف كان له اثر هامشي على الميزان التجـــاري بمعنى أن انخفاض قيمه الدينار الأردني فد أدت إلى زيادة في حجم الصادرات وزيادة في حجم المستوردات أيضاً وبالتالي فان اثر الانخفاض هذا على جانبي الميزان التجاري قد ألغى بعضه بعضا.

دراسة(منصور، 1994) بعنوان: "السياسة النقدية وتمويل البنـــك المركـــزي لعجـــز الميزانية في الأردن"

تم من خلال هذه الدراسة بيان اثر الدور الذي يلعبه العجز المالي من حيث تـــأثيره على القاعدة النقدية وعلى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهـــدافها. باســـتخدام نمـــوذج المربعات الصغرى، وتبين انه من عجز الحكومة عن تدبير مصادر محلية أو خارجيـــة لتمويل العجز، وعدم تمتع السلطات النقدية بالاستقلال عن السلطات المالية، أصبح العجز من أهم المحددات للقاعدة النقدية. وبذلك تفقد السلطات النقدية ســـيطرتها علـــى القاعـــدة النقدية، وقدرتها على تحقيق أهدافها. وتشير النتائج إلى هيمنة الـــسلطات الماليـــة علـــى السلطات النقدية. وظهر أن السلطات النقدية قد أخفقت في أتباع السياسات المتوقعة فيمـــا يخص ردود فعلها إزاء التضخم، النمو والعمالة، حيث كانت ردود فعلها على عكس مـــا هو متوقع.

دراسة (المرصد الاقتصادي - الجامعة الأردنية، 2010) بعنوان "ظاهرة تراجع العجز الحكومي: مؤقتة أم دائمة"

وشددت الدراسة على ضرورة "التركيز على خفض الإنفاق العام التجاري بدرجة اكبر من التركيز على خفض الإنفاق العام الرأسمالي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين إدارة الموارد المالية للقطاع العام، وتقليص عدد الإدارات العامة غير الضرورية". أوصى المرصد الاقتصادي، التابع للجامعة الأردنية، الحكومة بإعادة النظر في سياساتها المطبقة لمواجهة عجز الموازنة العامة للمملكة. وأوضحت الدراسة أن "الحلول المطبقة لمواجهة عجز الموازنة ما هي إلا حلول آنية،وغير ناجعة على المدى الطويل وكذلك توسيع الوعاء الضريبي المحلي أكثر من التركيز على رفع معدلات الضرائب، وذلك لتأثير الرفع سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر الحد من مشكلة التهرب الضريبي، واستخدام السياسات المنشطة للاقتصاد لرفع معدلات النمو، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة.

2.6.2 الدراسات الاجنبيه:

دراسة (Anoruo and Ramchander, 1998) بعنوان: "Current Account and Fiscal Deficits"

هدفت الدراسة لتحديد العلاقة بين العجزين في الدول النامية وتوصلت إلى أنها تختلف عنها في الدول المتقدمة وذلك بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية الكلية بين المجموعتين من الدول حيث تميزت الدول النامية بسيطرة على التجارة الخارجية والتحكم والتدخل في الأسواق المالية والنقدية، وعدم كفاءة مؤسسات القطاع العام، وعدم كفاءة البنية التحتية وعدم الاستقرار السياسي. ولهذا اقتصرت دراستهما على دراسة العلاقة بين العجزين في خمس دول نامية (الهند.اندونيسيا.كوريا ، ماليزيا ،الفلبين) وأوضحت النتائج وجود علاقة باتجاه واحد من الميزان التجاري إلى الموازنة العامة باستثناء ماليزيا حيث كانت العلاقة بالاتجاهين.

دراســـة (Chen ,2006) بعنـــوان "Effeect of Monetary Policy on the: Twin Deficits"

بينت أن عجز الموازنة العامة ذو تأثير موجب ومعنوي على عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي في الولايات المتحدة وذلك في الفترة 1975-2004 وبخـــلاف الدراسات السابقة التي ركزت على استخدام اختبار السببية أو اختبار التكامـــل اســـتخدم نموذج من المعادلات الآنية والبيانات الربعية الفترة 1975إلى 2004 للولايات المتحـــدة واستنتج ان الموازنة العامة يؤثر في عجز الميزان التجاري من خلال الانفاق والدخل و ليس من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف.

دراسه (Hatemi-J and Shukur, 2002) بعنوان Multivariate-Based Causallity Test Of Twin Deficits in US"

استخدمت فيها بيانات ربعيه عن الولايات المتحدة الأمريكية وأظهرت النتـــائج أن اتجاه العلاقة كان من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجـــاري فـــي الفتـــرة 1975-1989، بينما كان اتجاه العلاقة من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة في الفترة 1990-1998.

دراســـة (AlKhatib, 2000) " The Twin Deficits Phenomenon in Petroleum Economy"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببيه بين عجز الموازنة وعجـــز الحـــساب الجاري في اقتصاد نفطي، وإلى اختبار منهج التكافؤ الريكاردي القائل بعدم وجود علاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري واختبار المقترح الكينزي القائل بوجـــود علاقـــة طرديه وسببيه من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وأخذت هـــذه الدراســـة الاقتصاد السعودي كمثال تطبيقي للتحليل الثنائي لعجزي الحـــساب التجـــاري وموازنـــة الدولة العامة واعتمدت الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من العجزين تغطي الفترة 1970-1999 وخلصت الدراسة أن كلا المقترحين: الكينزي، والريكاردي غير قـــابلين للتطبيق في الحالة السعودية كونه اقتصاد نفطي يعتمد على مصدر واحد.

دراسه (Khan and Knight, 1983) بعنوان "Determinateof Current Account Balance of Non – Oil Developing Cuntrnes in the1970 s"

محددات ميزان الحساب التجاري للدول النامية غير النفطية فـــي فتـــره الـــسبعينيات هدفت الدراسة إلى تحليل محددات ميزان الحساب التجاري لمجموعه من الدول الناميـــة غير النفطية، حيث تم تحقيق هذا الهدف وتوصيف نموذج يربط العلاقة بين عجز ميزان الحساب التجاري (مقسوماً على الصادرات)، وبين مجموعـــه المتغيـــرات الاقتـــصادية المؤثرة وهيِ: معدل نمو النتاج القومي الإجمالي الحقيقي للدول الصناعية سعر الصرف الحقيقي ومعدل التبادل التجاري ومعدل سعر الفائدة الحقيقي الأجنبي العجز في الموازنة العامة مقسوماً على الناتج (المحلي الإجمالي) وأخيرا الزمن .

دراســـة (Zietz and Pemberton ,1990) بعنـــوان "The US Budget and Trade, Deficits: a Simultaneous Equation Model"

وبخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على استخدام اختبار السببية أو اختبار التكامل استخدم نموذج من المعادلات الآنية والبيانات الربعية الفترة 1972إلى 1987 للولايـــات المتحدة واستنتج أن عجز الموازنة العامة يؤثر في عجز الميزان التجاري مـــن خـــلال الإنفاق والدخل و ليس من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف وباستخدام بيانات لعـــشرين دولة متقدمه ونامية.

ما يميز هذه الدراسة _ حسب علم الباحث _ أنها الأولى من نوعها التي تتعـــرض لهذا الموضوع وبهذا العنوان "العجز التوأم في الأردن "، و قامت بتحليل سلسلة زمنيـــة طويلة نسبياً بين عامي 1980 – 2010 حيث أن معظم الدراسات الأخرى القريبة مـــن موضوع الدراسة كانت تقتصر على فترة جزئية قصيرة نسبيا.

الفصل الثالث
الموازنة العامة في الأردن

1.3 نشأة دائرة الموازنة العامة وتطورها في الأردن

كانت مسؤولية إعداد الموازنة العامة في الأردن قبل صدور قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (39) لسنة 1962 وتعديلاته واحدة من مهام وزارة المالية من خلال قسم الميزانية العامة الذي كان يرتبط مباشرة بوكيل وزارة المالية، وفي عام 1960 تم تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها وخاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المتعلقة بها، وقد درست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة وطرق تصنيفها، وحددت ابرز عناصر الضعف فيها (اللوزي واخرون،1997).

وفي عام 1962 تم تشكيل لجنة مالية خاصة قامت بوضع مشروع قانون الميزانية العامة رقم (39) لسنة 1962 والذي أصبح نافذ المفعول كقانون اعتبارا من 1962/10/16، وبموجب هذا القانون تم إنشاء دائرة الموازنة العامة يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية. واعتباراً من السنة المالية 1964/1963، بدأت دائرة الموازنة العامة في إعداد قانون الموازنة العامة للدولة، وقد استمرت الدائرة منذ ذلك الوقت بإدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات مواكبة بذلك أحدث الأدلة والتصنيفات الدولية بما يتلاءم والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

وبتاريخ 2008/11/25 تم إقرار قانون تنظيم الموازنة العامة رقم 58 لسنة 2008 بدلاً من القانون القديم رقم 39 لسنة 1962، واعتباراً من موازنة عام 2008 فقد شرعت الدائرة بتطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج لتصبح المملكة أول دولة تطبق هذا المفهوم على مستوى المنطقة، كما قامت الدائرة بتطبيق العديد من مفاهيم الإصلاح المالي مثل تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى و خارطة الحسابات الجديدة وذلك للارتقاء بعملية إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والرقابة عليها وصولاً إلى عملية التوزيع الأمثل

للموارد المالية المتاحة وتحسين كفاءة الإنفاق العام و تعظيم مردودة وبالتالي ترسيخ أركان الإصلاح المالي بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة. كما تساهم الدائرة في تنفيذ مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، والذي يعد من المشاريع الريادية على مستوى المنطقة لتوفير البيانات المالية الدقيقة الشاملة والموثوقة وتبادلها بشفافية ويسر مما يساعد في تفعيل أدوات الرقابة المالية ودعم عملية اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب (وزارة المالية،2009).

تمر الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل هامة، تسمى مراحل الموازنـــة، أو دورة الموازنة العامة تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد وتليها مرحلة الاعتماد أو الإقــرار، ثم مرحلة التنفيذ وأخيراً المرحلة الرابعة وهي مراقبة التنفيذ، وتتــصف هــذه المراحــل الأربعة بالاستمرار والتداخل، فبينما نجد أن بعض الوحدات الإداريـــة تقــوم بتحــضير مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة، نلاحظ أن هناك وحدات أخــرى لا تــزال تنفــذ موازنة السنة المالية الحالية، ووحدات أخرى تدقق موازنة السنة الماضية والحالية، وهذا يعطي الموازنة صفة الدورية. (المبيضين، 1999).

هذا وتتوزع مسؤولية القيام بهذه المراحل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتتحقق دورة الموازنة العامة في ظل إطار دستوري قانوني وزمني، والمراحل التي تمر بها الموازنة العامة في الأردن والجهات المختصة بتحضير الموازنة العامـــة وخطــوات تحضير الموازنة والتي تعتبر أداة هامة من أدوات التخطيط والتوجيه والرقابة والتحليــل والتقييم بالنسبة لنتائج أعمال البرامج والأنشطة، وما يترتب على ذلك من عمليات اتخـــاذ للقرارات المناسبة ورسم للسياسات المالية السليمة.

2.3 دورة الموازنة (مراحل الموازنة العامة في الأردن)

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربعة مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: إعداد الموازنة

المرحلة الثانية: إقرار الموازنة

المرحلة الثالثة: تنفيذ الموازنة

المرحلة الرابعة: مراقبة تنفيذ الموازنة

وتتوزع مسؤولية القيام بهذه المراحل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتتحقق دورة الموازنة العامة في ظل إطار دستوري قانوني وزمني. ويسبق هذه المراحل جميعاً مرحلة إعداد الدراسات الكلية ووضع الإطار العام والأبعاد العامة للموازنة للسنة المالية المقبلة، حيث يتم إعداد كتاب من قبل وزير المالية/ الموازنة العامة إلى دولة رئيس الوزراء حول أبعاد الموازنة العامة المقدرة (العوامله، 1990).

1.2.3 **الإدارات المتخصصة التي تقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة** :

أولاً: دائرة الموازنة العامة

ثانياً: وزارة المالية

ثالثاً: ديوان المحاسبة

2.2.3 **عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري في الاردن**:

لتتبع تطور عجزي الموازنة العامة و الميزان التجاري في الأردن لفترة 1980-2010 يلاحظ من الجداول المرفقة أدناه ما يلي:

1. أن الاتجاه العام للعجزين كان التزايد باستمرار حيث ارتفع عجز الميزان التجاري من 544.5- مليون دينار عام 1980 إلى 6060.0- مليون دينار عام 2010، اي انه تضاعف12 مره تقريبا. وبالمثل ولكن بدرجة اكبر تضاعف عجز الموازنة العامة بمقدار 39 مره لسنة 2010 أي من -38.2 مليون دينار أرتفع إلى -1842.7مليون دينار،جدول رقم (1).
2. تؤكد معدلات النمو السنوية للعجزين على النتيجه اعلاه، اذ يتضح ان هذا المعدلات كانت موجبة مع بعض الاستثناءات القليله ما بين 1990-1995، مما يدل على الاتجاه العام المتزايد للعجزين، جدول رقم (3).

جدول رقم (1)

العجز التجاري وعجز الموازنة كنسبه من التاتج المحلي الاجمالي

السنة	TDالعجز التجاري	BDعجز الموازنة	GDP	TD/GDP	BD/GDP
1980	-544.5	-38.2	1164.8	-0.46749	-0.0328
1981	-804.9	-30	1448.7	-0.55558	-0.02071
1982	-878.0	-38.4	1649.9	-0.53213	-0.02327
1983	-892.7	0.2	1786.6	-0.49968	0.000112
1984	-780.7	-42.4	1909.7	-0.4088	-0.0222
1985	-763.6	39.1	1970.5	-0.3875	0.019843
1986	-594.2	-75.9	2240.5	-0.2652	-0.03388
1987	-600.7	-95.9	2286.7	-0.26271	-0.04194
1988	-641.0	-100.2	2349.5	-0.27281	-0.04265
1989	-592.4	-18.8	2425.4	-0.24424	-0.00775
1990	-1071.8	49.6	2760.9	-0.38819	0.017965
1991	-939.7	216.7	2958	-0.31769	0.073259
1992	-1384.7	67.4	3611.6	-0.3834	0.018662
1993	-1589.0	69.8	3885.2	-0.40898	0.017966
1994	-1367.4	44.6	4359.2	-0.31368	0.010231
1996	-1755.4	16.6	4912.2	-0.35735	0.003379
1997	-1606.7	-263.4	5137.4	-0.31275	-0.05127
1998	-1436.5	-296.6	5609.9	-0.25606	-0.05287
1999	-1336.5	-140.4	5778.2	-0.2313	-0.0243
2000	-1912.8	-119.8	5998.5	-0.31888	-0.01997
2001	-1827.0	-155.5	6363.7	-0.2871	-0.02444
2002	-1635.2	-145.4	6794	-0.24069	-0.0214
2003	-1887.1	-97.2	7228.7	-0.26106	-0.01345
2004	-2965.3	-154.1	8090.7	-0.36651	-0.01905
2005	-4337.7	-977.1	8925.4	-0.48599	-0.10947
2006	-4497.8	-747.8	10675.4	-0.42133	-0.07005
2007	-5658.6	-958.4	12131.2	-0.46645	-0.079
2008	-6427.9	-1056.5	15593.4	-0.41222	-0.06775
2009	-5581.4	-1842.7	16912.2	-0.33002	-0.10896
2010	-6060.0	-1446.9	18762	-0.32299	-0.07712

البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، إعداد مختلفة

أ- تكشف النتائج في الجدول (1) عن ان نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي قد اتخذ مسارا في الفترة 1995-2010 مغايرا لمسار في الفترة الأولى 1980-1994، حيث سجل الفترة 1980-1994 نسبة لم تقل عن 0.15 بل كانت في معظم السنوات أكثر من 0.25 و كانت بالمتوسط 0.23 بينما انخفضت في فتره الثانية

لتسجل اقل من 0.1، حيث بلغت بالمتوسط 0.095 مما يشير إلى النتـــائج البـــرامج التصحيح الاقتصادي.

ب- أما بالنسبة لنسبة عجز الميزان التجاري، لم تختلف النسب كثيرا بين الفتـــرتين، اذ سجل عحز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي بالمتوسط 0.37 فـــي الفتـــرة الأولى، بينما انخفض فقط إلى 0.31% في الفترة 1995-2010، و قد يعزى ذلك إلى حاجة الأردن الماسة للمستوردات بكافة أنواعها: الاســتهلاكيه، والوســيطة و خاصة النفطية منها لعدم توفر الإنتاج المحلي الكافي، مما جعــل مــن انخفــاض المستوردات بالتالي عجز الميزان التجاري أمر غير ممكن.

جدول رقم (2)

متوسط عجز الميزان التجاري وعجز الموزنه لسنوات مختاره من الباحث

السنه	متوسط عجز الموزنه	متوسط عجز الميزان التجاري
1985	-29.76	-780.16
1990	-50.34	-638.38
1995	89.62	-1270.52
2000	-133.72	-1496.84
2005	-134.4	-2045.48
2010	-1171.56	-5427.23

البنك المركزي الاردني: النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

ان معدلات النمو سجلت معدلات مرتفعه للفترة 1980-1994 مقارنه مع الفترة 1995-2010، وذلك بالنسبة للعجزين، حيث بلغت بالمتوسط للفترة الأولى،18.13 % لعجز الميزان التجاري و 10.97% لعجز الموازنة العامة، بينما بلغت بالمتوسط للفترة الثانية 7.78% لعجز الميزان التجاري و -2.93 لعجز الموازنة العامة. علما بأن الفترة الأولى قد اشتملت على فتره الازدهار الاقتصادي، وأحداث المنطقة السياسية. كما في الجدول رقم(3).

جدول رقم (3)

معدلات النمو السنوية للعجزين (العجز التجاري وعجز الموازنة)

السنة	BD	معدل النمو BD	TD	معدل النمو TD
1980	-38.2	-0.21	-545	0.478
1981	-30	0.28	-805	0.091
1982	-38.4	-1.01	-878	0.017
1983	0.2	-213.00	-893	-0.13
1984	-42.4	-1.92	-781	-0.02
1985	39.1	-2.94	-764	-0.22
1986	-75.9	0.26	-594	0.011
1988	-100	-0.81	-641	-0.08
1989	-18.8	-3.64	-592	0.809
1990	49.6	3.37	-1072	-0.12
1991	216.7	-0.69	-940	0.474
1992	67.4	0.04	-1385	0.148
1993	69.8	-0.36	-1589	-0.14
1994	44.6	-0.66	-1367	-0.01
1995	15.2	0.09	-1349	0.301
1996	16.6	-16.87	-1755	-0.08
1997	-263	0.13	-1607	-0.11
1998	-297	-0.53	-1437	-0.07
2000	-120	0.30	-1913	-0.04
2001	-156	-0.06	-1827	-0.1
2002	-145	-0.33	-1635	0.154
2003	-97.2	0.59	-1887	0.571
2004	-154	5.34	-2965	0.463
2005	-977	-0.23	-4338	0.037
2006	-748	0.28	-4498	0.258
2007	-958	0.10	-5659	0.136
2008	-1057	0.74	-6428	-0.13
2009	-1843	-0.21	-5581	0.086
2010	-1447	-0.21	-6060	0.086

البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

و تشير البيانات الرسمية، الصادرة عن وزارة المالية، إلى أن حجم الدين العام قد ارتفع من 6.3 مليار دينار في 2000 إلى 7.5 مليار دينار في عام 2005، وهي السنة التي انتهى فيها برنامج التحول، ليسجل نموا نسبته 19% خلال ستة سنوات، أي بمعـــدل 3.2% سنويا. أما خلال الفترة 2006-2010، فقد قفز حجم الدين العام بحوالي 56%، ليصل إلى حوالي 12.6 مليار دينار في عام 2010، مقارنة مع ما مقداره 8.1 مليـــار دينار في عام 2006، أي بمتوسط سنوي نسبته 11.2%. وهذا يؤكد، بما لا يدع مجـــالا للشك، على أن التسارع في تضخم حجم المديونية قد جاء في الفترة التـــي تلـــت تنفيـــذ البرنامج المذكور، ولم تكن نتاجا له، علما بأنه لم يتم تمويل أي من مشاريعه من مـــوارد الخزينة الذاتية (وزارة المالية،2011).

ومن الجدير ذكره، في هذا المجال، أن قيام الحكومة في عام 2008، بتنفيذ عملية الشراء المبكر للقروض التصديرية مع أعضاء نادي باريس، التي بلغت قيمتها الاســـمية حوالي 2.4 مليار دولار، بسعر خصم مقداره 11.0%، قد ساهم في خفض حجم الـــدين العام الخارجي بحوالي 1.7 مليار دينار، ناهيك عن تجنيب الحزينة فوائد تقدر بحـــوالي مليار دينار كانت ستترتب على تلك الديون لو بقيت قائمة. وقد جـــاءت تلـــك الخطـــوة انسجاما مع التوجه الحكومي المتمثل بالعودة إلى الاقتراض الخارجي لتلافـــي مزاحمـــة القطاع الخاص على الاقتراض المحلي، ناهيك عن تدني الكلفة النقدية، أو سعر الفائـــدة، على الاقتراض الخارجي مقارنة بالاقتراض الداخلي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، 2010).

3.2.3 تحليل واقع الميزان التجاري الأردني

يحتل القطاع الخارجي أهمية خاصة في النشاطات الاقتصادية الأردنية لضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني، وضيق حجم السوق المحلي، وارتفاع العبىء الدفاعي، وتزايد الطلب على السلع الأجنبية (عوض، 1995).

ونظراً لضخامة العجز التجاري وأهميته، فقد أولته خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة اهتماماً بالغاً، حيث ركزت على تخفيض العجز التجاري كهدف أساس لها ابتداء من برنامج السنوات السبع (1964-1970) وحتى الخطة الأخيـــرة (2008-2010). وقد أدى العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني إلى زيادة الضغط على احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، وتزايد حجم المديونية الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي بروز أثرها السلبي الواضح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة آن العجز التجاري واضح وملازم لميزان التجارة منذ عام 1968 كما توضحه البيانات الرسمية المنشورة للإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية .

فقد نمت المستوردات بمعدل اقل منه للصادرات للفترة الدراسة حيث بلغ معدل نمو المستوردات (5.1%) سنويا مقارنة بـــ (8.3) % سنويا للصادرات. وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوة ما زالت كبيرة جداً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ويبين الجدول رقم (4) أن نسبة العجز في الميزان التجاري قد بلغت 34.3 % من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام 1995، وارتفعت إلى 40.4% في عام 1998 ثم تراجعت إلى 31.1% في عام 2004.

الجدول رقم (4)

مؤشرات عجز الميزان التجاري (BOT Deficit Indicators) لسنوات مختاره من الباحث

Years	ExportM.JD(1)	ImportsM.JD(1)	BTDeficit(2)	Deficit/GDP(2)	Exports/Imports
1980	1046.4	2714.4	-1668	33.2	0.385
1985	1051.4	2635.2	-1583.8	30.6	0.399
1995	1080.8	3259.4	-2178.6	40.4	0.332
2000	1352.4	3453.7	-2101.3	37.1	0.392
2005	1556.7	3599.2	-2042.5	34.4	0.343
2009	1675.1	4072	-2396.9	39.1	0.411
2010	2060.9	4041.8	-1980.9	31.1	0.51

1 . وزارة الصناعة والتجارة، نشرة الصناعة والتجارة والاستثمار،المجلد الثاني العدد (10)

2 .البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2010)، عدد خاص تشرين أول 2010،

كما يتضح من الجدول نفسه، أن الصادرات لم تغط بالمتوسط ســـــوى (38.7%) من المستوردات خلال الفترة (1995-2004).وبنسبه 51% في السنة الأخيرة 2010 لقد حققت الصادرات الأردنية، زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلا آن التزايد السريع لحجم المستوردات السلعية احتوت تلك الزيادة وفاقتها بشكل كبير، مما أبقى على العجز التجاري صفة ملازمة للاقتصاد الأردني مشكلا بذلك خللا رئيسا في تركيبته الهيكلية، اهم الملاحظات من الملاحق نهاية الدراسة المتعلقة بالتجارة الخارجية:

1. ففي مجال الصادرات يعتمد الأردن بشكل كبير على مادتين أساسيتين هما الفوسفات والبوتاس حيث تشكلان بالمتوسط 34% من الصادرات الكلية،اما الصادرات الصناعية والتي تشكل 49% من إجمالي الصادرات فمحتواها الاستيرادي مرتفع لأنها تعتمد على المواد الخام المستورده مما يحد من اثرها الايجابي على الميزان التجاري، و تساهم الصادرات الزراعية بالنسبة المتبقية 17%.
2. وفي جانب المستوردات، يستدل من تركيب السلعي لها على أن 36% منها مستوردات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها وتتكون من المستوردات من السلع الأساسية، كما أن 32% من المستوردات تكون على شكل مواد خام ضرورية لاستمرارية الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ونظرا لعدم توفر قاعدة لإنتاج السلع التكنولوجية، فان الأردن يستورد السلع الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث تشكل المستوردات من المعدات والآلات 19% من أجمالي المستوردات.
3. أهم مشكلات الصادرات الوطنية، التي تمثلت بتركز الصادرات الوطنية بسلع محدودة في أسواق الدول العربية، وارتفاع تكلفة المنتج الأردني قياساً بالمنتجات المشابهة نتيجة ارتفاع العوامل الداخلة في العملية الإنتاجية مثل: أسعار الوقود، والكهرباء والمياه، يضاف إلى ذلك فإن تكلفة الرسوم الجمركية على الكثير من

السلع أدت إلى إضعاف منافسة السلع الأردنية للسلع المستوردة من حيث النوعية والسعر.

4. يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً على العالم الخارجي، حيث شكلت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي خلال الفترة ما نسبته 65.6 بالمائة، وهذا يدل على أن الاقتصاد الأردني منكشف اقتصادياً بدرجة كبيرة على العالم الخارجي.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

1.4 نموذج الدراسة

يتضمن هذا الفصل المنهجية المتبعة في الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة منها، حيث سيتم توضيح النموذج المستخدم، والمتغيرات الداخلة فيه، بالإضافة إلى بيان الاختبارات والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها للتحقق من مصداقية النتائج، وللحصول على نتائج النموذج والاختبارات الأولية للبيانات محل الدراسة تمت الاستعانة بالرزمة الإحصائية (Eviews) في تقدير النموذج.

وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات :

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1980 إلى عام 2010، وتستخدم بيانات سنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة، وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من نشرات البنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية، واشتملت متغيرات الدراسة على:

1. **العجز في الموازنة(BD) ، (Budget deficit):** وهو عبارة عن حساب مدته سنة واحدة عادة لنفقات مخطط لها، وإيرادات متوقعة، وتقوم بإنشائها الدولة لتحدد أهدافها النقدية خلال عام، تعتبر الموازنة في حالة عجز عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها. ويحدث فائض الموازنة عندما تزيد إيرادات الحكومة عن نفقاتها، وتدعى الموازنة بالمتوازنة عندما تتساوى النفقات مع الإيرادات.
2. **العجز في الميزان التجاري(TD)، (Trade Deficit) :** وهي حالة تحدث عند المقارنة بين صادرات الدولة ووارداتها، و يتكون العجز عندما تكون الواردات أعلى من الصادرات.

2.4 المنهجية:

بالاعتماد على التحليل النظري السابق، فإن تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ،تمت من خلال: تطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الكمي القياسي، باستخدام السلاسل الزمنية Time Series Analysis، ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) Vector Auto-Regression، ونموذج التكامل المشترك (Co-Integration) كما طبقت اختبارات أخرى مثل اختبارات السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل في سبيل بيان العلاقة ما بين المتغيرات وقياس أثر وعلاقة كل من المتغيرات الاقتصادية التي تشكل نموذج الدراسة. كما في الجدول رقم (5):

الجدول رقم(5)

الاختبارات المستخدمة

قائمة الاختبارات الاحصائية المستخدمة			
1	اختبار جذر الوحدة	5	اختبار السببيه
2	اختبار الاستقرارية	6	اختبار تحليل مكونات التباين
3	اختباري فترات التباطؤ والاستثناء على فترات التباطؤ	7	اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل
4	اختبار التكامل المشترك		

1.2.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

قبل البدأ في تحليل البيانات الاقتصادية الزمنية لابد من اختبار السلسلة إذا كانت مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Superiors Regressions)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختباري (t,f) وقيمة R^2، لكنها لا تعطي المعنى الحقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء

إلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS يعطي تفسيراً زائفاً في حالة عدم استقرار البيانات. ولاختبار استقرار البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع ADF والذي يعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha i \, Y_{t-i} + \varepsilon_i \quad \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \quad (1)$$

حيث يعتبر Y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t، ε_i حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ (عطية، 2005).

وحسب اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) تعد السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة)، إذا كانت قيمة tالمحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة t الجدولية، وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم سكون السلسلة (H_0:B=0) أما إذا كان العكس من ذلك فتكون السلسلة غير ساكنة، ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع السكون، فإن الاختبار يعاد ولكن بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، فإذا استقرت السلسلة فإن هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تستقر تعاد العملية مع الفرق الثاني حتى تصل السلسلة إلى وضع السكون (Wei ,1990).

2.2.4 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود توليفة أو أكثر بين متغيرات النموذج تتصف بالسكون من سلاسل زمنية غير ساكنه على مستواها الأصلي، وفي حال وجود هذه التوليفة المشتركة فإنه من المحتمل وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات على المدى الطويل، وفي حال عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات فإن العلاقة التوازنيه على المدى الطويل تبقى مثارا للشك والتساؤل. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح: (Johansen,1988) اختبار إحصائيتين، وهما:

أولاً: اختبار الأثر (Trace test - λtrace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)، ويحسب بالصيغة:

$$l_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p} In(1-\hat{l}_i) \;\cdots\cdots\; (2)$$

حيث (lr+1, ….,ln) تمثل اقل المتجهات الكامنة (eigenvectors) (p-r). وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r).

ثانياً: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$l_{max}(r, r+1) = -TIn(1-\hat{l}_{r+1}) \;\cdots\cdots\; (3)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r + 1) متجه للتكامل المشترك (العبدلي، 2007).

وبافتراض أن bd وcd تمثلان على التوالي عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري. فإذا كان للمتغيرين اتجاه عام عشوائي. وارتبطا ببعضهما بعلاقة توازنية في الأجل البعيد، فإن المتغيرين سيتكاملان تكاملا مشتركا. بمعنى أن التكامل المشترك هو اختبار لعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرين (أو أكثر) غير ساكنين، ولكنهما من درجة تكامل واحدة.

وحسب (Granger, 1987) ، فإن المتغيرات المتكاملة يجب أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتكمن ميزة التكامل المشترك وانتشار تطبيقاته في إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في الأجل القصير والبعيد بين المتغيرات الاقتصادية. بينما يسمح بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ في تفادي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الخادع أو الوهمي (Spurious correlation).

وإذا كان المتغيران bd و cd متكاملان تكاملا مشتركا، فإن نموذج تصحيح الخطأ سيأخذ الشكل التالي:

$$\Delta bd_t = a_0 + \sum_{i=1}^{T} a_{1i}\Delta cd_{t-i} + \sum_{j=1}^{T} b_i \Delta bd_{t-i} + l\, e_{t-1} \qquad \text{.........(4)}$$

$$\Delta cd_t = b_0 + \sum_{i=1}^{T} w_i \Delta bd_{t-i} + \sum_{j=1}^{T} g_i \Delta cd_{t-i} + du_{t-1} \qquad \text{...........(5)}$$

ويمثل حد الخطأ e_{t-1} في المعادلة (4) القيم المتباطئة للبواقي في معادلة انحـــدار bd على ي بينما يمثل حد الخطأ u_{t-1} في المعادلة (5) القيم المتباطئة للبواقي في معادةانحدار cd على bd. ويجب أن تكون المتغيرات في المعادلتين $bd_{t-i}, \Delta cd_{t-I}, e_t, u_t$ سلاســل ساكنة، مما يتطلب أن يكون الطرف الأيمن من المعادلتين ساكن أيضا. ومن الواضح أن هاتين المعادلتين تؤلفان متجه انحدار ذاتي ثنائي للفروق الأولى إضافة إلى حدود الخطـــأ e_t, u_t مما يفيد نموذجي تصحيح الخطأ والتكامل المشترك (AL-Khtieb, 2000).

3.2.4 اختبار السببية (Causality Test)

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، حيث يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية سواءً أكان أحادياً، أو تبادلياً، وقد لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما. ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة (F)، المعطاة في نتائج اختبار جرينجر للسببية، من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (المطلقة) لـــ (F)، مع القيمة الجدولية (الحرجة) لها. ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية .

4.2.4 اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition)

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين بتحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير بسبب خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، كذلك يحدد الاختبار مقدار التباين العائد إلى خطأ التنبؤ في

المتغيرات الأخرى من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين، وللتأكد من مصداقية نتائج الاختبار يتم عادة اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Decomposition Cholaski) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات والطريقة التي يدخل بها كل متغير في النموذج، وحتى يتم التأكد بأن النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة، يتم إعادة الاختبار بعد عكس ترتيب المتغيرات.

5.2.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function Test)

يعنى اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج ومدى تأثيرها عليها، من خلال توضح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، كما تعكس أيضا كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.(العبدلي، 2004).

3.3 التحليل القياسي:

تم تقسيم الدراسة إلى فترتين جزئيتين أضافه إلى الفترة الكلية وذلك لظهور تغيير هيكلي في بيانات الدراسة بعد العام 94-95، اي بعد البدء ببرنامج التصحيح الاقتصادي، ثم انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وإبرام الاتفاقيات المشتركة مع العديد من دول العالم وكما يلي:

أ- الفترة الكلية لمده الدراسة:(1980-2010).

ب- الفترة الجزئية الأولى :(1980-1994).

ج- الفترة الجزئية الثانيه : (1995-2010).

1.3.4 اختبارات الفترة الكلية لمدة الدراسة:(1980-2010):

أولا: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test). تظهر نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع أن المتغيرات استقرت على مستويات متعددة، حيث أستقر متغير عجز الموازنة (BD) عند الفرق الثاني، فيما استقر متغير عجز الميزان التجاري (TD) على الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية.

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع الفترة الكلية

	اختبار الاستقرارية								
	Level			1st Diff			2nd Diff		
Variables	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	2.62	1.00	No stationary	0.22	0.97	No stationary	-3.78	0.0097	stationary
TD	0.96	0.99	No stationary	-4.5	0.0013	Stationary	-	-	-

ثانيا: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag-Length):

أظهر نتائج اختبارات SC & AIC حسب الجدول رقم (7) أن العدد الأمثل فترات التباطؤ الزمني هو 10 فترات زمنيه وهذا العدد من فترات التباطؤ كبير بالنسبة لسلسلة سنوية وبالتالي نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ.

الجدول رقم (7)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الكلية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-329.9296	NA	1.84e+11	31.61234	31.71182	31.63393
1	-297.9870	54.75875	1.29e+10	28.95114	29.24958	29.01591
2	-296.3971	2.422724	1.64e+10	29.18067	29.67806	29.28862
3	-296.0344	0.483602	2.41e+10	29.52708	30.22343	29.67821
4	-287.4291	9.834620*	1.66e+10	29.08848	29.98379	29.28279
5	-277.5250	9.432459	1.06e+10	28.52619	29.62045	28.76367
6	-270.6152	5.264622	9.66e+09*	28.24906	29.54228	28.52973
7	-265.0322	3.190280	1.13e+10	28.09830	29.59048	28.42214
8	-263.1620	0.712431	2.37e+10	28.30115	29.99228	28.66817
9	-251.9845	2.129054	3.63e+10	27.61757	29.50766	28.02777
10	903.3105	0.000000	NA	-82.02957*	-79.94052*	-81.57619*

حيث

1:(*) تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

(2) :LR تعني معيار نسبة الإمكانية.

(3) :FPE تعني معيار خط التنبؤ النهائي.

(4) :AIC تعني معيار أكايك.

(5) :SC تعني معيار شوارتز.

(6) :HQ تعني معيار هانان -كوين.

ثالثا:اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ

حيث أظهر الاختبار أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ هو فترة تباطؤ زمني واحدة.كما في الجدول(8).

الجدول رقم (8)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الفترة الكلية

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

	TD	BD	Joint
Lag 1	32.50037	11.66097	46.56245
	[8.76e-08]	[0.002937]	[1.88e-09]
Lag 2	1.016569	1.240012	2.385474
	[0.601527]	[0.537941]	[0.665254]
df	2	2	4

خامسا:اختبار السببية (The Causality Test)

أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين ما بين المتغيرات حيث كانت جميع العلاقات في اتجاه واحد، حيث ان العلاقة السببية تتجهه من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة على مستوى معنوية 1%

الجدول رقم (9)

اختبار السببية (The Causality Test) الفترة الكلية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
BD does not Granger Cause TD	30	0.16228	0.69024
TD does not Granger Cause BD		34.3727	3.0E-06

سادساً: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (10) أن متغير عجز الميزان التجاري يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 99% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 03.% من أخطاء التباين .

في الفترة الثالثة تزايدت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 75.% من أخطاء التباين . بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الميزان التجاري يفسر 98% .

في الفترة العاشرة فإن 97.3% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير عجز الموازنة العامة حوالي 2.7% من أخطاء التباين. وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير BD متدنية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 2.7% من أخطاء التباين للمتغير التابع TD.

الجدول رقم (10)

اختبار مكونات التباين الفترة الكلية

Variance Decomposition of TD:			
Period	S.E.	TD	BD
1	489.6634	100.0000	0.000000
2	749.0178	99.69305	0.306951
3	918.5007	99.24680	0.753204
4	1076.512	98.77589	1.224113
5	1236.544	98.30306	1.696944
6	1405.543	97.97332	2.026680
7	1585.994	97.72738	2.272619
8	1780.036	97.54483	2.455167
9	1989.608	97.40463	2.595371
10	2216.764	97.29553	2.704466

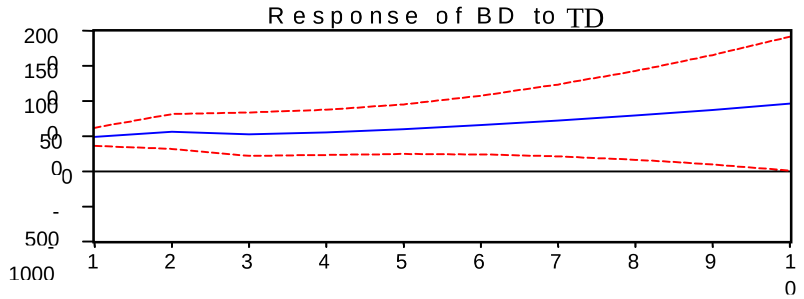
سابعاً: دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

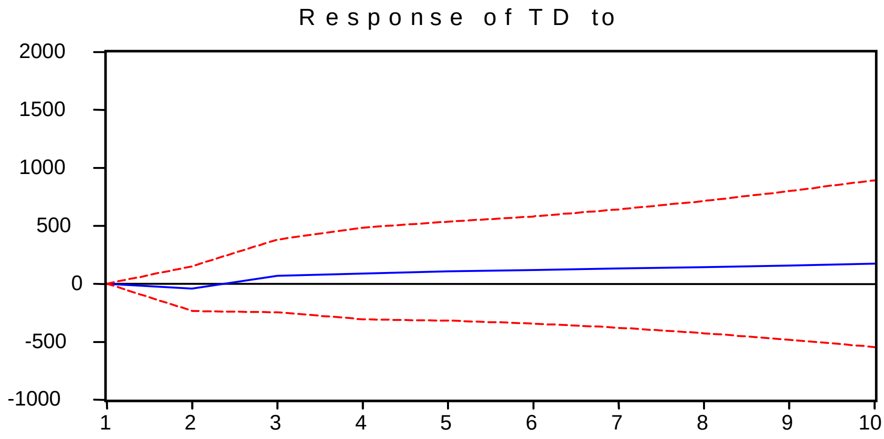
كما ذكرنا في السابق هذا الاختبار يتتبع مسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي من متغيرات الدراسة.ومن الشكل رقم(1) الذي يظهر مدى استجابة متغير عجز الموازنة العامة جراء حدوث صدمة في المتغير التابع عجز الميزان التجاري، فقد أظهر الاختبار عدم وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين المتغيرين.

الشكل رقم (1)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.





2.3.4 اختبارات الفترة الجزئية الأولى (1980-1994):

أولا: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test).

تظهر نتائج اختبار ديكي –فولر الموسع أن المتغيرات استقرت على نفس المستوى، حيث أستقر متغير عجز الموازنة (BD) عند الفرق الأول، وأيضا استقر متغير عجز الميزان التجاري (TD) على الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية.

الجدول رقم (11)

نتائج اختبار ديكي -فولر الموسع الفترة الكلية الفترة الجزئية الأولى

Variables	Level			1st Diff		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	-2.04	0.27	No stationary	-4.41	0.0049	stationary
TD	-1.14	0.67	No stationary	-4.29	0.006	stationary

ملاحظة: البيانات مقبولة على مستوى 1%

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويـــل، بالرغم من انهما مستقرين على نفس المستوى (الفرق الاول) ، حيـــث كانـــت: Trace value أقل من القيمة الحرجة على مستوى 5%، كما أن نتائج أظهرت اختبار Maximum Eigenvalue أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يؤكد عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل ومما يستوجب استخدام اختبار VAR (اختبـــار متجه الانحدار الذاتي) كما في الجدول(12).

الجدول رقم (12)

اختبار التكامل المشترك الفترة الجزئية الأولى (Cointegration Test)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.571604	14.09638	15.49471	0.0803
At most 1	0.147154	2.228468	3.841466	0.1355
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.571604	11.86791	14.26460	0.1157
At most 1	0.147154	2.228468	3.841466	0.1355
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

ثالثا: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag-Length):

أظهر نتائج اختبارات SC & AIC حسب الجدول رقم (13) أن العدد الأمثل فتـــرات التباطؤ الزمني هو5 فترات زمنيه وهذا العدد من فترات التباطؤ كبير بالنسبة لسلـــسلة سنوية وبالتالي نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ.

الجدول رقم (13)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الجزئية الأولى(Selection the Lag-Length)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-143.3276	NA	1.03e+09	26.42319	26.49554	26.37759
1	-135.1777	11.85437	4.96e+08	25.66867	25.88570	25.53186
2	-131.1070	4.440795	5.49e+08	25.65581	26.01753	25.42779
3	-122.5142	6.249272	3.28e+08	24.82077	25.32718	24.50154
4	-91.26114	11.36475*	5511513.*	19.86566	20.51676	19.45523
5	555.9154	0.000000	NA	-97.07553*	-96.27974*	-97.57717*

رابعا:اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ: حيث أظهر الاختبار أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ هو فترة تباطؤ زمني واحدة.

الجدول رقم (14)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الفترة الجزئية الأولى

	TD	BD	Joint
Lag 1	6.293377 [0.042994]	8.234025 [0.016293]	11.33443 [0.023052]
Lag 2	1.100158 [0.576904]	3.727459 [0.155093]	5.841706 [0.211286]
df	2	2	4

خامسا: اختبار السببية (The Causality Test)

أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين ما بين المتغيرات حيث كانت جميع العلاقات في اتجاه واحد من عجز الموازنة BD إلى عجز الميزان التجاري TD على عكس نتائج الاختبار للفترة الكلية.على مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم (15)

اختبار السببية (The Causality Test) السببية الفترة الجزئية الأولى

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.04248	5.15069	15	BD does not Granger Cause TD
0.36505	0.88628		TD does not Granger Cause BD

سادساً: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (16) أن متغير عجز الميزان التجاري يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال

الفترة الأولى، بينما 77% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 22.6% من أخطاء التباين .

وفي الفترة الثالثة تزايدة القدرة التفسيرية لمتغير عجز الموازنة العامة أذ يفسر حوالي31.2% من أخطاء التباين، بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الميزان التجاري يفسر 64.8 %، وفي الفترة العاشرة فإن 60.2% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير عجز الموازنة العامة حوالي 2.7% من أخطاء التباين .

وبناء عليه اظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير BD متدنية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 39.7% من أخطاء التابين للمتغير التابع TD.

الجدول رقم (16)

اختبار مكونات التباين الفترة الجزئية الأولى

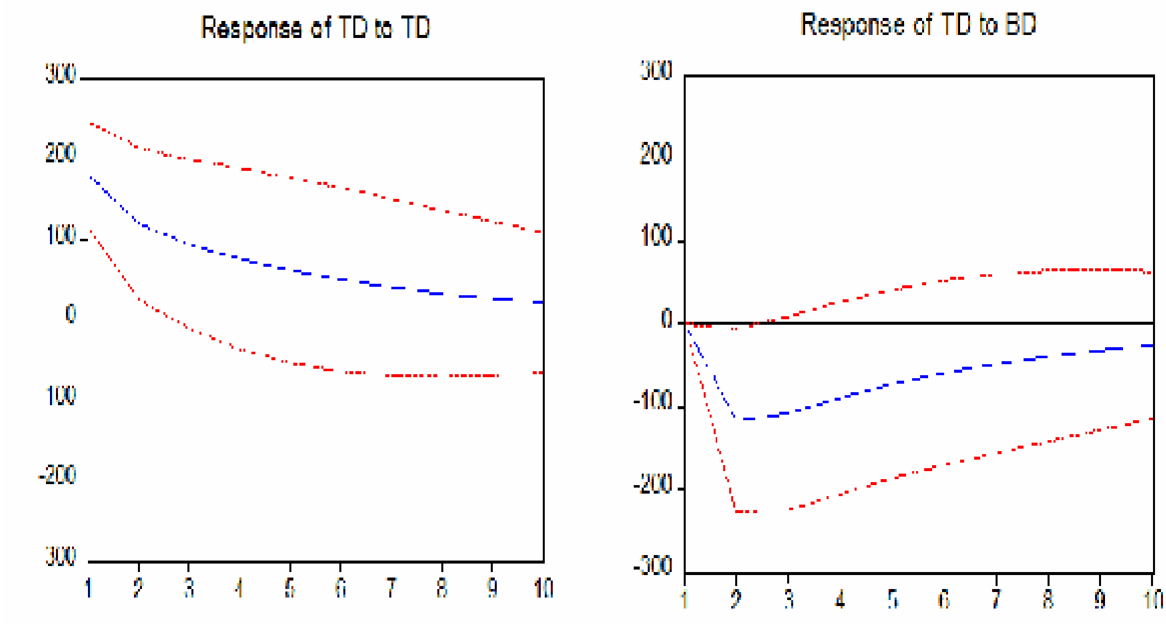
Variance Decomposition of TD:			
Period	S.E.	TD	BD
1	180.0953	100.0000	0.000000
2	245.8840	77.33622	22.66378
3	284.5741	68.71772	31.28228
4	307.7649	64.89416	35.10584
5	322.1786	62.91103	37.08897
6	331.3465	61.78112	38.21888
7	337.2584	61.10079	38.89921
8	341.1023	60.67727	39.32273
9	343.6145	60.40812	39.59188
10	345.2619	60.23482	39.76518

سابعاً: دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

كما ذكرنا في السابق هذا الاختبار يتتبع مسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن ان يتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفة استجابة المتغيرات الاخرى لاي تغير مفاجئ في أي من متغيرات الدراسة. ومن الشكل رقم(2) الذي يظهر مدى استجابة متغير عجز الموازنة العامة (BD) جراء حدوث صدمة في المتغير التابع عجز الميزان التجاري(TD) فإنه سوف تستمر لمدة 3 فترات زمنية.

الشكل رقم (2)

دالة الاستجابة لردة الفعل للفترة الجزئية الأولى



3.3.4 **الفترة الجزئية الثانية (1995-2010):**

أولا: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test).

تظهر نتائج اختبار ديكي –فولر الموسع أن المتغيرات استقرت على نفس المستوى، حيث أستقر كل من متغير عجز الموازنة (BD) وعجز الميزان التجاري (TD) عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية.

الجدول رقم (17)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع الفترة الجزئية الثانية

Variables	Level			1st Diff		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	0.76-	0.799	No stationary	87-4.	0.0025	Stationary
TD	0.095	0.95	No stationary	3.013-	0.059	Stationary

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية علـــى المـــدى الطويل حيث كانت (Trace value) أقل من القيمة الحرجة على مـــستوى 5%، كمـــا أن نتائج أظهرت اختبار (Maximum Eigenvalue) أن القيمة المحسوبة أقـــل مـــن القيمـــة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يؤكد عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل وممـــا يستوجب استخدام اختبار (VAR)، (اختبار متجه الانحدار الذاتي).

الجدول رقم (18)

اختبار التكامل المشترك الفترة الجزئية الثانية

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.565049	11.25063	15.49471	0.1965
At most 1	0.032376	0.427859	3.841466	0.5130

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.565049	10.82277	14.26460	0.1633
At most 1	0.032376	0.427859	3.841466	0.5130

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثالثا: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag-Length):

أظهر نتائج اختبارات SC & AIC حسب الجدول رقم (19) أن العدد الأمثل فترات التباطؤ الزمني هو 4 فترات زمنيه وهذا العدد من فترات التباطؤ كبير بالنسبة لسلسلة سنوية وبالتالي نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ.

الجدول رقم (19)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الجزئية الثانية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-175.1006	NA	3.31e+11	32.20012	32.27246	32.15451
1	-159.8569	22.17277*	4.40e+10*	30.15579	30.37283	30.01898
2	-157.8191	2.223043	7.06e+10	30.51256	30.87428	30.28454
3	-155.0549	2.010327	1.22e+11	30.73725	31.24366	30.41803
4	-143.9604	4.034365	7.99e+10	29.44734*	30.09844*	29.03691*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

رابعا:اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ

حيث أظهر الاختبار أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ هو فترة تباطؤ زمني واحدة.

الجدول رقم (20)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الفترة الجزئية الثانية

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

	TD	BD	Joint
Lag 1	12.67942	7.688324	19.14305
	[0.001765]	[0.021404]	[0.000737]
Lag 2	0.948859	1.742719	2.875291
	[0.622240]	[0.418382]	[0.578907]
df	2	2	4

خامسا:اختبار السببية (The Causality Test).

أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين ما بين المتغيرات حيث كانت جميع العلاقات في اتجاه واحد من عجز الميزان التجاري TD إلى عجز الموازنة BD على عكس نتائج الاختبار للفترة الأولى ومنسجما مع الفتره الكلية،وبمستوى معنوية 5%

الجدول رقم (21)

اختبار السببية (The Causality Test) الفترة الجزئية الثانية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
BD does not Granger Cause TD	14	0.06898	0.79768
TD does not Granger Cause BD		25.0940	0.00040

سادساً: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (22) أن متغير عجز الميزان التجاري يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 99.8% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 0.146% من أخطاء التباين.

في الفترة الثالثة تزايده القدرة التفسيرية لمتغير عجز الموازنة العامة يفسر حوالي0.18% من أخطاء التباين . بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الميزان التجاري يفسر 64.8 %، وفي الفترة العاشرة فإن 99.8% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير عجز الموازنة العامة حوالي 0.249% من أخطاء التباين . وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير(BD) متدنية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي0.2459 % من أخطاء التباين للمتغير التابع (TD).

الجدول رقم (22)

اختبار مكونات التباين الفترة الجزئية الثانية

Variance Decomposition of TD:			
Period	S.E.	TD	BD
1	680.7710	100.0000	0.000000
2	993.4503	99.85367	0.146332
3	1229.824	99.81110	0.188905
4	1428.589	99.79037	0.209630
5	1603.792	99.77812	0.221883
6	1762.478	99.77002	0.229977
7	1908.775	99.76428	0.235722
8	2045.347	99.75999	0.240012
9	2174.032	99.75666	0.243336
10	2296.158	99.75401	0.245989

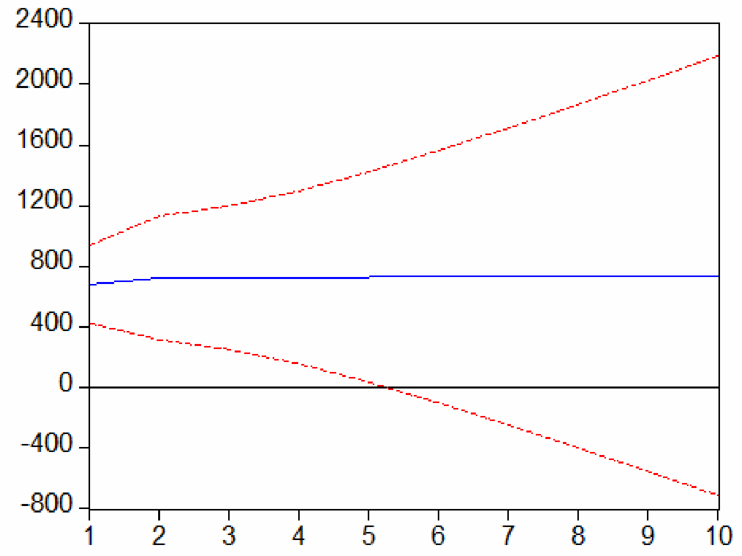
سابعاً: دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

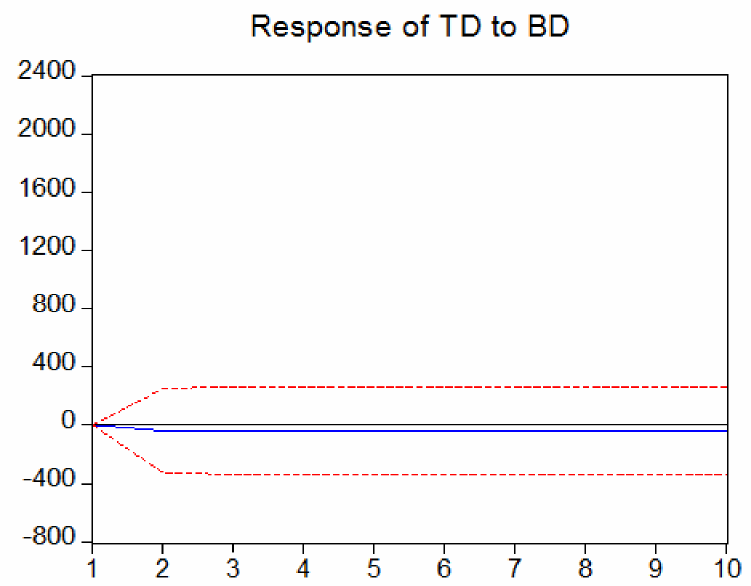
كما ذكرنا في السابق هذا الاختبار يتتبع مسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن ان يتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي من متغيرات الدراسة. ومن الشكل رقم (3) الذي يظهر مدى استجابة متغير عجز الموازنة العامة (BD) جراء حدوث صدمة في المتغير التابع عجز الميزان التجاري (TD) فإنه سوف تستمر لمدة 5 فترات زمنية.

الشكل رقم (3)

دالة الاستجابة لردة الفعل الفترة الجزئية الثانية

Response of BD-TD





1. أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن الاتجاه العام للعجزين كان في تزايد باستمرار حيث ارتفع عجز الميزان التجاري من (-544.5) مليون دينار عام 1980 إلى (6060.0) مليون دينار عام 2010، اي انه يتضاعف (12) مره تقريبا، وبالمثل ولكن بدرجة

اكبر تضاعف عجز الموازنة العامة بمقدار (39) مره لسنة 2010 أي من (-38.2) مليون دينار أرتفع إلى (-1842.7)مليون دينار.

2. إن وجود ظاهرة العجز التوأم (Twin Deficits Phenomenon), أي عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، قد تعود وبشكل رئيسي إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد ألأردني والمتمثلة بصغر حجمه من ناحية وشح الموارد المالية والمادية فيه من ناحية أخرى.
3. أن وجود تأثير لعجز الموازنة على عجز الميزان التجاري يمكن تفسيره بأن القاعدة الإنتاجية في الأردن محدودة، وبالتالي فأن إمكانية التصدير قليلة من جانب، ومن جانب آخر فأن الاعتماد على المستوردات كبير، حيث تشكل ما يقارب بالمتوسط 54% من الناتج المحلي للفترة (1980-2010).
4. يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً على العالم الخارجي، حيث شكلت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة ما نسبته 65.6 بالمائة، وهذا يدل على أن الاقتصاد الأردني منكشف اقتصادياً وبدرجة كبيرة على العالم الخارجي.
5. قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان التجاري، غير أن هذا التخفيض سيترك أثاراً سلبية على المناخ الاستثماري، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية .
6. أن الأسباب الحقيقية لنمو الدين العام بصورة مقلقة خلال السنوات القليلة الماضية فتتمثل بتضخم حجم العجز في الموازنة العامة نتيجة لعدد من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من العقد السابق. وقد كان أبرز تلك الصدمات الارتفاعات المتوالية في أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، والتقلب في حجم المساعدات الخارجية من عام إلى آخر، وعدم اتخاذ الحكومات المتتالية إجراءات مناسبة للتخلص تماما من الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية، علما بأن مثل هذا الدعم عادة ما يستفيد منه الأغنياء قبل الفقراء.

7. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تستقر على مستواها، بينما استقرت عند الفرق الأول لكل من الفترة الجزئيه الأولى والثانية،اما الفترة الكلية فقد استقر متغير عجز الموازنة(BD) على الفرق الثاني،واستقر متغير عجز الميزان التجاري(TD) على الفرق ألأول.
8. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل، حيث كانت (Trace value) أقل من القيمة الحرجة على مستوى 5%، كما أن نتائج أظهرت اختبار(Maximum Eigenvalue) أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يؤكد عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل ومما يستوجب استخدام اختبار (VAR) (اختبار متجه الانحدار الذاتي).
9. أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من عجز الموازنة (BD) إلى عجز الميزان التجاري (TD) في الفترة الجزئية الأولى: وتأتي هذه النتائج منسجمة مع الفرضية الكنزية، أما النتائج في كل من الفترة الكلية و الفترة الجزئية الثانية فكانت العلاقة السببية باتجاه واحد من عجز الميزان التجاري (TD) إلى عجز الموازنة (BD) ، وتأتي هذه النتائج كحالة استثنائية للاقتصاد الأردني غير منسجمة مع الفرضية الكنزية أوالفرضية الريكارديه.
10. أظهرت النتائج أنه في حال حدوث صدمة في متغير عجز الموازنة العامة (BD) جراء حدوث صدمة في المتغير التابع عجز الميزان التجاري (TD)، فإنه سوف تستمر لمدة 3 فترات زمنية في الفترة الجزئية الأولى، أما الفترة الجزئية الثانية فسوف تستمر لمدة 5 فترات زمنية.

4.4 التوصيات:

1. الاهتمام بتحسين الإيرادات العامة، ويتطلب إن يرافق ذلك: التركيز على الإنتاجية، و كفاءة استخدام رأس المال، وتنويع القاعدة الإنتاجية بسبب اعتماد الاقتصاد الأردني بشكل مكثف على الخارج في مجال الاستيراد.

2. أتباع سياسات ضريبية تحفز الاستثمار الأجنبي في الأردن، وإتباع سياسة اقتصادية تعزز من تحسين وضع الموازنة العامة وتقليل العجز في الميزان التجاري الأردني، وأثر غير مباشر على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.
3. استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فأن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على انه يشير استقرار اقتصادي.
4. أن زيادة الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح.
5. إصلاح السياسات التجارية من خلال دعم تطبيق القوانين التجارية كقانون منع الاحتكار، وقانون المنافسة، ودعم الصادرات تشريعياً ومالياً وفنياً، وإطلاق حرية التصدير، وتسهيله دون آية أعباء مالية أو إدارية.
6. إعادة توزيع الدعم للمشتقات النفطية: أن حجم الدعم للمشتقات النفطية في تزايد مستمر، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات جادة ومدروسة بدقة لإعادة توزيع مبالغ الدعم على مستحقيه وفق آليات وصيغ عمل تنفيذية وواقعية للحد من النزف المالي الكبير الذي تعاني منه الخزينة العامة الأردنية بسبب استمرار دعم المشتقات النفطية، كما أن الدعم يستفيد منه رجال الأعمال والمستثمرين والفئات الاجتماعية الثرية بنسب أعلى من الشرائح الاجتماعية الواسعة ذات الدخول المحدودة.

7. المباشرة بأعداد برنامج إصلاح اقتصادي مالي وطني حتى لا نضطر للجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوضع برنامج تصحيح اقتصادي من خلال البنك الدولي وصندوق النقد كما حدث عام 1989.
8. وأخيرا إعادة النظر في السياسة الضريبية على القطاع الصناعي ، من خلال دراسة اثر الضريبة على الوضع الاستثماري والتجاري الأردني بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة، والتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة، وذلك بهدف توظيف سياسة الإعفاءات من الرسوم الضريبية والجمركية لتحفيز الاستثمارات في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني .

المراجع

أ. **المراجع باللغة العربية:**

اسماعيل، مدحت وكراجة، عبدالحليم، (1987) **المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق**،اربد دار الأمل للنشر والتوزيع.

بركات، عبد الكريم صادق (1994)، **الدور السياسي للموازنة** ،الاقتصاد المالي ،دمشق منشورات جامعة دمشق ،ط3،ص341.

البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

تقرير البنك المركزي الأردني (2011).متوفر عبر الموقع الالكتروني:(www.cbj.gov.jo)

الزعبي، عمر،(1999) **ادارة الديون الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ،اربد ، الاردن.

السمهوري، وليد(1994)، **اثر التغيير في سعر الصرف الدينار على الميزان التجاري الاردني** رساله ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه الجامعه الاردنيه،عمان ، الأردن.

شكري ، فهمي محمود (1990) **الموازنه العامه ماضيها و حاضرها و مستقبلها** ،بيروت، لبنان.

صخري ،عمار (1986) **الاقتصاد الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، القاهرة

صقر ،عطية عبد الحليم (1996)،**مبادىء علم المالية العامة والتشريع المالي دراسة مقارنة بالنظام المالي الاسلامى**، القاهرة:كلية الشريعة والقانون بجامعةالازهر،،ص210.

صندوق النقد الدولي، (1995)، **تقرير آفاق الاقتصاد الدولي.**

صندوق النقد العربي، (2010)، **تقرير صندوق النقد العربي** .

الطراونة ،سعيد(2007) ،العلاقة السببية بين عجزي الموازنة العامه والميزان التجاري في الاردن 1970-2005 ،**مجلة النهضة**،المجلد الثـامن ،العـدد الرابـع ،ص ص36-40.

طلافحة، حسين (1989) ، الميزان التجاري الأردني،ابحاث اليرموك، **سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد الخامس ،العـدد الثـاني ،ص ص 7-40.اربـد ،الأردن

طلفاح ،احمد(1995)، **اثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الاردنـي** رسـاله ماجستير غير منشوره .كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه، جامعه اليرمـوك ،اربـد ،الأردن.

الطيب، سعود (2011)، **اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية**، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الرحيم، أحمد عبد الرحيم ،(1996) ضريبة المبيعات وتخفيض عجز الموازنة العامة في مصر ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية تجارة بنها ، العدد الثاني .

عبد الفضل، محمود ؛ عمرو شيحه (2010) دراسة بعنوان "**تقليص فجوة العجـز فـي الميزان التجاري لتخفيف آثار الأزمـة الاقتـصادية العالميـة علـى الاقتـصاد المـصري** " متـوفر عبـر الموقـع الالكترونـي: id=830 http://www.eip.gov.eg/Documents/StudiesDetails.aspx

العبدلي، عابد. (2004)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية الـسعودية فـي إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، **مجلة مركـز صـالح كامـل للاقتـصاد الاسلامي**، جامعة الأزهر، العدد 32، ص 25.

عساف ،العربي، علي وعبد المعطي (1986)، دورة الموازنة العامـة ومـشكلاتها فـي الدول النامية ، ،**المنظمة العربية للعلـوم الاداريـة ادارة البحـوث والدراسـات** ،ص11-13.

عصفور، محمد شاكر ، (1988) **اصول الموازنه العامه** ، مكتبــه الــصفحات الذهبيــه الرياض .

عطوي ، فوزي ، (2003) ، **الماليه العامه :النــضم الــضريبيه و موازنـــه الدولـــه** ،منشورات الحلبي الحقوقيه ، بيروت .

عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (2005) ، **الاقتــصاد القياســي بــين النظريـــة والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

علي، محمد حسين(1993). "تحليل مقارن لاساليب ادارة الموازنة العامـــة فـــي اطـــار موازنة الرقابة وموازنة الاداء بالتطبيق في دولة الامـــارات العربيـــة. **المجلـــة العلمية للاقتصاد والتجارة** – كلية التجارة – جامعة عين شمس – العدد الثاني.

عمر ،محمدعبد الحليم (1984) ، الموازنة العامة في الفكر الاسلامي ، **مجلة الدراســات التجارية الاسلامية** العدد1 ، ص62.

عواضه، حسن، (1983) **الماليه العامه: الموازنه النفقات والواردات** مركـــز الكتـــب الثقافيه ، بيروت .

العواملة، نائل عبد الحافظ (1990) ،**الادارة المالية العامـــة بـــين النظريـــة والتطبيـــق** ،عمان:مؤسسة زهران ،ط2، ص 85-82 .

عوض، طالب محمد (1995)،**التجارة الدولية نظريات وسياسات** ،دائـــرة المطبوعـــات والنشر،،ص430-436.

فوزي ،عبد المنعم ،(1998) ، **المالية العامة والسياسة المالية** ، دار النهضة العربية

قطب ، ابراهيم محمد،(1978)، **الموازنه العامه للدوله**، الهيئه المصريه العامه للكتـــب ،القاهرة.

قطيش، **عبد اللطيف** (2005) ،**الموازنه العامه للدوله دراسه مقارنه**، منشورات الحلبي الحقوقيه ،بيروت.

الكرخي، مجيد عبد جعفر(1999) "**الموازنة العامة للدولة**". العراق، دار الكتب للطباعة والنشر،.

لعمارة ، جمال (2004)،**اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد المراحل والاتجاهات الحديثة** طبعة 1 ،دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة.

اللوزي،وسليمان،ومرار،فيصل،والعكشة (1997)،**ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق** ،عمان ،دار الميسرة

المبيضين، عقلة محمد يوسف (1999) ،**النظام المحاسبي الحكومي وادارته** ، عمان ،دار وائل للنشر ،ص78-88.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2010)، **اهم تطورات التجارة الخارجية الاردني** خلال الفترة 2000-2010.

المرسي، السيد المتولي(1987) . "التطوير المحاسبي للموازنة العامة، قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم" ، **المجلة العربية للادارة**، عمان، .

المرصد الاقتصادي - الجامعة الأردنية (2010) دراسة بعنوان "**ظاهرة تراجع العجز الحكومي: مؤقتة أم دائمة**" . متوفر عبر الموقع الالكتروني: http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=263675

المرصد الاقتصادي - الجامعة الأردنية (2011) بعنوان "**الاقتصاد الأردني: نظرة مستقبلية** " متوفر عبر الموقع الالكتروني: http://www.amman-stock.com/showthread.php?p=108829

المعهد العربي للتخطيط ،(2003) ،الكويت ،تقرير التنافسية العربية ،ص232

المهايني، محمد خالد وأخرون (2006) " **المحاسبة الحكومية**" منشورات جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.

نصر، عبدالمحمود. (1996)، الاقتصاد الكلي– النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية ص 473.

الهلابي، عبد العزيز صالح (1995)،نشأة بيت المال في الدولة الاسلامية،**المجلة العربية للعلوم الانسانية** العدد 50، ،ص24-26.

وزارة المالية، نشرة مالية (2009) ،المجلد 11 ، العدد 6 تموز .

ب. المراجع الاجنبية:

AlKhatib Alkswani ,(2000), **The Twin Deficits Phenomenon** inPetroleum Economy: Evidence from Saudi Arabia ERF, Seventh AnnualConference. Amman .

Anoruo,Emmanuel and Ramchander Sanjay,(1998),Current Accont and Fiscal Deficit :Evidence from Five Developing Economicies of Asia ,**Journal of Asian Economics** ,Vol.9,No.3,pp 487-501.

Bachman, D.D. (1992):"Why is the US Current Account Deficit so Large**?** Evidence From Vector Autoregressions, **Southern Economic Journal,** 59,232-40.

Chen , David , (2006), **Effects of Monetary Policy on the Twin Deficits** Quarterly Review of Economics and Finance , pp 1-14.

Darrat, A.F. (1988): " **Have Large Budget Deficits Caused Rising Trade Deficits?"**, Southern Economic Journal, 54, 879-87.

Dewald, W.G. and Ulan, M. (1990): "**The Twin Deficit Illusion**", **Cato Journal**, 10, 689-707.

Dickey, D. A., and Fuller, W. A (1981) "**Likelihood Ratio Statistics for AutoregressiveTime Series with a Unit Root** " Econometrica, 49, 1057-1072..

Dornbusch, R. and S. Fischer, **Macroeconomic** 6th ed.McGraw Hill, Inc. New York 1994.

Enders, W. and Lee, B.S. (1990**):" Current Account and Budget Deficits: Twins or Distant Cousins?**". The Review of Economics and Statistics. 72. 373-81.

Evans, P. (1988):" **Do Budget Deficits Affect the Current Account**", Unpublished Paper. 23.

Fischer, S., 1993 , The Role of Macroeconomic Factors in Growth , **Journal of Monetary Economics**, 32 (3), pp 485-512.

Granger, C.W.J. (1986): "**Developments in the Study of Cointegrated Economic Variables"**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 48, 213-28.

Hatemi .J, Abdulnasser and Shukur ,Ghazi ,(2002) , Multivariate-Based Causallity Test Of Twin Deficits in the US. **Journal of Applied Statistics** , Vol.29 , No ,2, pp121-128.

Hayek (1996), "**Paradox of Thrift/Twin Deficits**" Web site: http://www.geocities.com/libertarian_aust/honours.html.

Heller, Robert H. (1987)"**Trim Twin Deficits, Hold Line on Prices**", Federal Reserve Bank ofAtlanta in its Journal Southeastern Economic Insight.

Hummel, William, F. (1997) "**Twin Deficits**".Web Site: http://www.conentric.net/~wHummel/
Miller, S.M. and Russek, F.S. (1989): "**Are the Twin Deficits Really related?"**. Contemporary Policy Issues. 7, 91-115.
Jackson, Gerard (1999), "**Deficit Fallacies, Imports and Information Technology"**Web Site: http://www.iinet.net.au/~tommy/wwwboard/wwwboard.html
Johansen, S., (1988):" Statistical Analysis of Cointegration Vectors", **Journal of Economics, Dynamics and Control**. 12, 231-54
Khan ,Mohsin and Knight , Malcolrn **Determinateof Current Account Balance of Non – Oil Developing Cuntrnes in the1970 s** IMF Staff Papers Vol 30 NO 4 1983 pp 819-842.
Kenneth Howard ,(1973) , .changing state budgeting, Kentucky:council of state Government p 1.
Miller, S.M. and Russek, F.S. (1989): "Are the Twin Deficits Really related?". Contemporary Policy Issues. 7, 91-115.
Normandin M, (1994), "**Budget Deficit Persistence and the Twin Deficits Hypothesis"**. Center for Research on Economic Fluctuations and Employment". Universite du Quebec, Montreal. Working Paper No.31.
Robert .N. Anthony and Regina Herzlinger(1975) **. Mangemant control in Non O rganization** , Richard D .Inwin I NC ,P 227.
Seater, J.J (1993):'Ricardian Equivalence**", Journal of Economic Literature**, 31. 142-190.
Poloz, Stephan S. (1992), "**Fiscal Policy and External Balance in the G-7 Countries",** Technical Report No. 60. http://www.bankbanquecanada.ca/english/intro-e.htmBank of Canada, Ottawa, Canada K1A 0G9**.**
Vamvoukas, G. (1999)."The **Twin Deficits Phenomenon: Evidence from Greece"**, Applied Economics, 31, 1093-1100.
Wei, Willian W.S. (1990). " Time Series Analysis: University and Multivariate Methods". **Addison Wesley Publishing**, 3rd ed, Inc. New York, USA.
Zietz, J. and Pemberton, D.K. (1990):" The US Budget and TradeDeficits: a Simultaneous Equation Model". **Southern Economic Journal**.57, 23-34.

ملحق (أ)

جدول الميزان التجاري لصادرات لمستوردات والمعاد تصديره لفتره 1980-2010

السنة	الشهر	الصادرات الف دينار	معاد تصديره الف دينار	المستوردات الف دينار
1980	12	120107.	715977.	51339.
1981	12	169026.	1047505.	73606.
1982	12	185581.	1142493.	78946.
1983	12	160085.	1103310.	50496.
1984	12	261055.	1071340.	29605.
1985	12	255346.	1074445.	55540.
1986	12	225615.	850199.	30414.
1987	12	248773.	916330.	66814.
1988	12	324789.	1022469.	56708.
1989	12	534106.	1230010.	103516.
1990	12	612253.	1725828.	41819.
1991	12	598627.	1710463.	172118.
1992	12	633755.	2214002.	195548.
1993	12	691281.	2453625.	173380.
1994	12	793919.	2362583.	201266.
1995	12	1004534.	2590250.	236598.
1996	12	1039801.	3043556.	248370.
1997	12	1067164.	2908085.	234224.
1998	12	1046382.	2714374.	231517.
1999	12	1051353.	2635207.	247363.
2000	12	1080817.	3259404.	265765.
2001	12	1352370.	3453729.	274362.
2002	12	1556748.	3599160.	407194.
2003	12	1675075.	4072008.	509797.
2004	12	2331362.	5762890.	466207.
2005	12	2558596.	7375063.	478784.
2006	12	2929310.	8187725.	760571.
2007	12	3183708.	9722194.	879934.
2008	12	4431113.	10774684.	1201892.
2009	12	3579166.	11762670.	947158.
2010	12	4216949.	12587725.	773169.

البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2010 اعداد مختلفه

ملحق (ب)

اجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية لسنوات مختاره مليون دينار

اجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية(مليون دينار)	الشهر	السنة
2082.000	12	2004
2467.000	12	2005
2961.000	12	2006
3695.200	12	2007
5754.000	12	2008
7086.000	12	2009
7980.000	12	2010

البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات2004 - 2010 اعداد مختلفه

الملحق (ج)

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصاديةلسنوات مختاره من الباحث

القطـــاع الاقتصـــادي	1985	1990	1995	2000	2005
المجـمـوع العــــــام	2590250	2908085	2635207	3259404	4072885
السلع الاستهلاكية/ سلع الاستهلاك الجاري	483810	557524	539046	592033	775885
السلع الاستهلاكية/ سلع الاستهلاك المعمرة	116635	148551	243865	392865	272437
المواد الخام والسلع الوسيطة / المحروقات والوقود	324092	374246	309882	498569	661445
المواد الخام والسلع الوسيطة / أخرى	1104392	1177812	997438	1127102	1573625
السلع الرأسمالية / الات ومعدات النقل	207355	247302	179357	184567	211506
السلع الرأسمالية / آلات ومعدات أخرى	338273	400062	351967	389137	490688
السلع الرأسمالية / أخرى	1828	1907	2293	1932	2282
سلع أخرى غير داخله في مكان أخر	13865	681	11359	73199	84140

البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2010 اعداد مختلفه

ملحق (د)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية

القطـــــاع الاقتصـــــادي	1985	1990	1995	2000	2005
المجـــــموع العــــــام	1,004,534	1,067,164	1,051,353	1,080,817	1,675,075
السلع الاستهلاكية/سلع الاستهلاك الجاري	387,349	484,248	379,894	410,631	884,932
السلع الاستهلاكية/سلع الاستهلاك المعمرة	24,746	22,780	37,728	39,817	100,873
المواد الخام والسلع الوسيطة/ مواد البناء	40,147	45,758	32,852	29,043	48,508
المواد الخام والسلع الوسيطة/ أخرى	510,750	483,595	559,999	548,952	594,943
السلع الرأسمالية	41,542	30,733	41,793	52,240	45,819
سلع أخرى غير داخله في مكان أخر	0	50	87	134	0

البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2010 اعداد مختلفه

ملحق (ه)

التوزيع الجغرافي للصـــــادرات

القطـــــــاع الاقتصـــــــادي	1985	1990	1995	2000	2005
المجــموع العــــام	1,004,534	1,067,164	1,051,353	1,080,817	1,675,075
الدول العربية	451,573	554,284	426,700	431,287	691,867
دول الاتحاد الأوروبي	63,011	77,752	60,921	35,475	57,059
الدول ألا وروبيه الأخرى	19,177	12,815	7,573	5,450	22,217
الولايات المتحدة الأمريكية	14,676	4,911	9,319	44,848	468,564
الصين الشعبية	13,331	13,592	25,243	32,999	25,530
الهند	114,110	98,571	180,547	172,240	141,025
اليابان	13,121	12,732	10,623	9,277	9,576
البلدان الأخرى	315,535	292,507	330,427	349,241	259,237

البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات1980-2010 اعداد مختلفه

ملحق(و)

ملخص اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الأردنية الموقعة

اسم البلد	رقم الاتفاقية	تاريخ التوقيع	دخولها جيّز التنفيذ
المانيا	001	1974\7\15	1977\10\10
سويسرا	002	1976\11\11	1977\3\2
فرنسا	003	1978\2\23	1979\10\18
بريطانيا	004	1979\10\10	1980\4\24
تونس	008	1995\4\27	1995\11\23
اليمن	009	1995\6\18	1998\1\28
مصر	010	1996\5\8	1998\4\11
ايطاليا	011	1996\7\21	2000\1\17
الجزائر	012	1996\8\1	1997\6\5
اندونيسيا	013	1996\11\12	1999\2\9
أمريكا	014	1997\7\2	2003\6\12
التشيك	015	1997\9\20	2001\4\25
بولندا	016	1997\10\4	1999\10\14
هولندا	017	1997\11\17	1998\8\1
المغرب	018	1998\6\16	2000\2\7
كرواتيا	019	1999\10\10	2000\4\27
اسبانيا	020	1999\10\20	2000\12\13
البحرين	021	2000\2\8	2000\7\5
السودان	022	2000\3\30	2001\2\3
النمسا	023	2001\1\23	2001\11\25
سويسرا	024	2001\5\21	2001\12\11
الكويت	025	2001\5\21	
سوريا	026	2001\10\8	2002\5\11
لتوانيا	029	2002\10\13	2003\5\5
لبنان	030	2002\10\31	2003\8\30

وزارة الصناعة والتجارة، الملتقى الثالث لسفراء الأردن،البحر الميت 2004\7\27، الأردن، (معلومات مؤسسة تشجيع الاستثمار وحتى تاريخ 2004/7/1).

المعلومات الشخصية

الاسم: محمد سليمان الطراونة

الكلية: إدارة الأعمال

التخصص: الاقتصاد

السنة: 2012

البريد الإلكتروني: mohamadtarawneh2012@gmail.com